الجمهورية التونسية
وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
كريديف
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

سلامة@
تونس

العنف الرّقمي ضدّ النّساء في تونس

منشورات الكريديف - 2021

الجمهورية التونسية
وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
كريديف
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

سلامة تونس

العنف الرّقمي ضدّ النّساء في تونس

إعـداد
ألفة يوسف و سندس قربوج

تحت إشراف
أ.د. نجـلاء العلاني

متابعة وتنسيق
هدى الدريدي
سارة بن عمارة
لينا الرقيقي

تصميم ورسوم
معز بن اسماعيل

منشورات الكريديف 2021

الفهرس

توطئة 4

مقدمة 8

لماذا هذه الدّراسة حول العنف الرّقمي ضدّ النّساء في تونس؟
لماذا العنف الرّقمي ضدّ النّساء بتونس؟
ماهية هذه الدّراسة ومنهجها

القسم التّوصيفيّ 13

1. تعريف العنف الرّقمي

2. أنواع العنف الرّقمي على المرأة التّونسيّة
1. العنف اللّفظيّ والتّهديد
2. انتحال هويّة في الفضاء الرّقمي
3. نشر صور أصليّة موجودة على الفضاء الرّقمي العامّ دون إذن صاحبتها، ونشر صور مبدّلة (فوتوشوب) أو التّهديد بنشرها بغرض الابتزاز أو التّشهير أو سواهما
4. نشر صور نشرت في الفضاء الخاصّ، ذات طابع حميمي أو برنوغرافيّ أو التّهديد بنشرها بغرض الابتزاز أو التشهير أو سواهما
5. الكشف عن المعطيات الشّخصيّة
6. التّحرّش الجنسيّ
7. تهديد بالعنف المادّي أو الجنسيّ
8. تعنيف المرأة في الحياة الفعليّة مع تصويره ونشره عبر المحمل الرّقمي

3. صورة الضّحايا
1. في ذاتهنّ
2. في علاقتهنّ بالمعتدين

4. آثار العنف الرّقمي على النّساء
1. الصّحّة الجسديّة
2. الصّحّة النّفسيّة
3. آثار العنف الرّقمي على علاقات الضحيّة
4. الآثار الاقتصاديّة
5. الآثار الرّقمية

القسم التّأويليّ 41

1. العنف الرّقمي/ العنف غير الرّقمي... هل من خصوصيّة؟

1. العنف الرّقمي شامل
2. تجسّم العنف الرّقمي في الواقع
3. الانتشار المهول للعنف الرّقمي في لمح البصر
4. امتداد العنف الرّقمي عبر الزّمان
5. تخفّي المعتدي
6. الاستهانة بالعنف الرّقمي والمعتقدات الخاطئة حوله

2. دور الأرضيّة الثّقافيّة في تكريس خطورة العنف الرّقمي تجاه المرأة في تونس

1. من خلال ديناميكيّة العلاقة بين المعتدي والضّحيّة
2. من خلال موقف الشّهود من العنف الرّقمي
3. من خلال خطر تيسير تحقّق أهداف العنف الرّقمي تجاه المرأة
4. لماذا تصمت الضّحيّة؟

قسم التّوصيّات 69

مبادئ عامّة

1. نشر الوعي بالعنف الرّقمي والوقاية منه
2. الوقاية من العنف المسلط على النساء في الفضاء الرّقمي
3. مراجعة المنظومة الرّدعيّة
4. التّعهّد بالضحايا

توطئة

ما فتئت ظاهرة العنف المسلّط على النساء والفتيات تتزايد في السنوات الأخيرة حتى أن أشكالها تطورت وامتدت إلى فضاءات أخرى بالإضافة إلى الفضاءات الكلاسيكية المعتادة كالمنزل وفضاء العمل والفضاءات العامة المادية لتصل إلى الفضاء الرقمي.

وعلى غرار سائر أشكال العنف الأخرى فإن العنف في الفضاء الرقمي في تصاعد مستمر وقد مسّ فئات مختلفة من المجتمع التونسي خاصة وأن البلاد وكسائر بلدان العالم تعيش على وقع جائحة «كوفيد 19» التي حولت الفضاءات الرقمية إلى ملاذ للإنسان يمارس فيها هواياته وحتى عمله ويحتك بالعالم الخارجي والآخر دون الحاجة إلى مصافحة مادية من شأنها أن تمثل خطرا صحيا.

وللإشارة فإن العنف في الفضاء الرقمي المبني على النوع الاجتماعي يتمثل في مجموعة الممارسات العنيفة التي تمس كرامة وانسانية النساء وقد تمثل خطرا على حياتهن، ونذكر من ضمنها العنف الجنسي واللفظي والتهديد بنشر معطيات شخصيات أو صور وفيديوهات خاصة والتهديد وانتحال الصفة والقرصنة والعديد من الأشكال الاخرى التي تتطور بالتزامن مع التطور التكنولوجي الذي يعيشه العالم.

وككل أشكال العنف فإن للعنف المسلط على النساء والفتيات في الفضاء الرقمي مخلفاته النفسية والاجتماعية وحتى المادية على الضحايا وعلى محيطهن الاجتماعي والأسري ولعل من أبرز هذه التأثيرات التي سبق وأن أشار اليها الكريديف في محامل اتصالية وبحثية مختلفة: على المستوى النفسي الإحساس بانعدام الأمان، الميل إلى الانعزال عن العالم وحتى فقدان الثقة بالنفس أما على المستوى الاجتماعي فيمكن أن نذكر التفكك الأسري وتدهور العلاقات الاجتماعية أما ماديا فإن بعض النساء يجدن أنفسهن عاطلات عن العمل بسبب العنف الرقمي.

وفي محاولة لمزيد فهم هذه الظاهرة وتفكيكها بهدف ضبط استراتيجيات وطنية واقليمية واضحة في التصدي لها وبعد اصداره للدراسة الاستطلاعية حول «العنف المسلط على النساء والفتيات في الميديا الاجتماعية: الفايسبوك نموذجا»، ارتأى الكريديف ضرورة مزيد تشخيص واقع العنف الرقمي في تونس من خلال إصدار هذه الدراسة الشاملة حول العنف الرقمي وآثاره النفسية والاجتماعية.

ونظرا لما لهذه الظاهرة من تأثيرات على النسيج الاجتماعي فانه لا بد من العمل المشترك مع المؤسسات والمنظمات الفاعلة في هذا المجال من أجل التصدي لها وذلك من خلال التشبيك وإطلاق المبادرات التوعوية والأكاديمية المشتركة وهو ما نسعى إليه رفقة شريكنا برنامج سلامات - تونس الذي خاض معنا هذه التجربة الاستطلاعية من خلال دعمنا لإنجاز هذه الدراسة التي تعد الأولى من نوعها في علاقة بالعنف الرقمي كما شاركنا عديد التجارب التوعوية والتكوينية الأخرى في سبيل مناهضة العنف الرقمي المسلط على النساء والفتيات.

هي دراسة تحمل تعريفها في تصنيفها «مرجعية» إذ نرنو بأن تكون مرجعا للباحثات والباحثين في مجال النوع الاجتماعي ومختلف مجالات العلوم الاجتماعية ولكل المتدخلات والمتدخلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء والفتيات من هياكل وأفراد وأصحاب قرار. وقد أنجزت هذه الوثيقة المرجعية كل من الخبيرتين سندس قربوج، المختصة في علم النفس وألفة يوسف، المختصة في اللسانيات والبحوث الحضارية وقد جمعتا بين الالتزام بالدفاع عن حقوق النساء ومناهضة العنف ضدهن.

أ. د. نجلاء العلاني

المديرة العامة للكريديف

مقدمة

من المتداول أنّ تونس هي من أولى البلدان العربيّة الّتي اهتمّت بتمكين المرأة من حقوق قانونيّة ترنو بها إلى المساواة مع الرّجل وإن لم تبلغها. تشهد على ذلك مجلّة الأحوال الشّخصيّة الّتي صدرت إثر الاستقلال مباشرة في 13 أوت سنة 1956، أي قبل إعلان الجمهوريّة بزهاء السّنة. وقد احتوت هذه المجلّة على قوانين في الأحوال الشّخصيّة ثوريّة في سياقها التّاريخيّ شأن منع تعدّد الزّوجات ومنع الطّلاق الشّفويّ وحصر الطّلاق القانونيّ في ذاك الّذي يتمّ أمام المحكمة. وسنة 1985، صادقت تونس على اتّفاقيّة القضاء على كافّة أشكال التّمييز ضدّ المرأة (سيداو) مع التّحفّظ على عدد من النّقاط بالموادّ عدد 9 و15 و16 و29. وسنة 1993 مكّنت مجلّة الجنسيّة التّونسيّة المولود من أم تونسيّة وأب أجنبيّ من أن يصبح تونسيّا بتصريح مشترك من أمّه وأبيه قبل بلوغ التّاسعة عشرة. وتمّ تنقيح الفصل 23 من مجلّة الأحوال الشّخصيّة فألغي واجب طاعة الزّوجة لزوجها وعوّضه واجب حسن المعاشرة بين الزّوجين والتّعاون في تسيير شؤون الأسرة.

وآخر ترسانة القوانين الّتي تحمي النّساء في تونس كان القانون 58-2017 المتعلق بالقضاء على العنف المسلط على المرأة. ويعتمد هذا القانون مقاربة شاملة تقوم على التّصدّي لمختلف أشكال العنف بالوقاية وتتبّع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضّحايا والتّعهّد بهم.

في ظلّ هذه التّرسانة من القوانين، فإنّه من المجدي أن نتساءل عن دواعي/ جدوى الاشتغال على العنف الرّقمي الّذي تتعرّض له النّساء في تونس.

لماذا هذه الدّراسة حول العنف الرّقمي ضدّ النّساء في تونس؟

لماذا العنف الرّقمي؟

- الوسائل التكنولوجيّة المستحدثة كانت منطلقا لوجود هذا النوع الجديد من العنف الّذي يحتاج دراسات حوله.
- ندرة الدّراسات الّتي تتعرّض إلى العنف الرّقمي بتونس عموما، وندرة الدّراسات المهتمّة بالعنف الرّقمي ضدّ النّساء. ولعلّ أهمّ ما وجدنا من هذه الدّراسات، الدّراسة الاستطلاعيّة للكريديف الّتي أنجزها الدكتور صادق الحمّامي سنة 2020 بعنوان: «العنف ضدّ النّساء في الميديا الاجتماعيّة: الفايسبوك نموذجا»، والكتاب الّذي ألّفته الدكتورة ألفة مروان بعنوان «أحلى كلام، دراسة في الشّتائم الفايسبوكيّة» (2011-2018). ولئن كان هذان المؤلّفان يهتّم كلاهما باستقراء العنف الرّقمي على الفايسبوك أساسا، فإنّهما مختلفان تماما من حيث المدوّنة والمنهج. فمن حيث المدوّنة، اعتمدت الدّراسة الأولى على أربع صفحات فايسبوكيّة، في حين أنّ الدّراسة الثّانية اعتمدت صفحة واحدة كنموذج على العنف الرّقمي. ومن حيث المنهج، أولت الدّراسة الأولى اهتماما خاصّا توصيف العنف الرّقمي على النّساء وتصنيفه، في حين أنّ الدّراسة الثّانية أولت اهتمامها لتفكيك خطاب العنف الرّقمي وبيان أسسه النّفسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة. وإنّنا وإن أفدنا من هذين البحثين فإنّنا ننشد تقديم عمل أشمل في مجال العنف الرّقمي إزاء النّساء بتونس يكون بمثابة وثيقة تتناول ظاهرة العنف الرّقمي ضدّ النّساء في تونس وتصف مظاهر هذا العنف وأنواعه وآثاره على الضّحايا ولا سيّما الآثار النّفسيّة وتبيّن خصوصيّاته بمقارنته مع سائر ضروب العنف، وتبحث في سياقاته وخلفيّاته الثقافيّة والاجتماعيّة.

لماذا العنف الرّقمي ضدّ النّساء بتونس؟

صحيح أنّ العنف الرّقمي يمكن أن يطال الرّجال والنّساء، ولكنّ نظرة سريعة في الأرقام تؤكّد أنّ ترسانة القوانين التونسيّة الّتي تحمي المرأة لم تمنع تفشّي العنف الرّقمي ضدّ النّساء بتونس اذ بيّنت الدّراسة الاستطلاعيّة للكريديف لسنة 2020 انّ 51% من المستجوبات تعرّضن للعنف اللفظي على الفاسبوك، وانّ 24% تعرّضن للتحرّش الجنسي، وانّ 19% تعرّضن للهرسلة المعنويّة. وإذا كانت هذه الأرقام تشير إلى عددا من النساء تحدّثن عن العنف الرّقمي الّذي كنّ ضحيّة له، فإنّ التّعامل اليوميّ مع الشّبكة الرّقمية يبيّن أنّ عددا كبيرا من التّونسيّات يتعرّضن للعنف الرّقمي ويكتمن الأمر لأسباب عديدة أهمّها الخوف من ردود أفعال المحيط (أسرة وأصدقاء...). ومن جهة أخرى، فإنّ الملاحظة المباشرة لما يجري على الشّبكات الاجتماعيّة بتونس وخصوصا الفايسبوك يدعم هذا التّفشّي الجندريّ للعنف الرّقمي. فيكفي أن يتصفّح الباحث الصّفحات العامّة للنّساء التّونسيّات، ولا سيّما المشتغلات بالشّأن العامّ منهنّ حتّى يلاحظ تفشّي العنف الرّقمي إزاءهنّ. واستنادا إلى هذا كلّه، فيمكننا أن نقرّ أنّ العنف الرّقمي تجاه المرأة في تونس ليس مجرّد أحداث منعزلة، ولكنّه في طريقه إلى أن يغدو ظاهرة شائعة، وهو لذلك يستأهل البحث والنّظر والتّعمّق.

أمّا المشروعيّة المنهجيّة الثّانية لهذا البحث، فهي كيفيّة، ولعلّها في نظرنا الأهمّ. وتتجسّم في ما لاحظناه من استهانة بالعنف الرّقمي بالمقارنة مع سائر أنواع العنف. يظهر ذلك على المستوى القانونيّ أوّلا إذ أنّ القانون 58 يهدف إلى «وضع التّدابير الكفيلة بالقضاء على كلّ أشكال العنف ضدّ المرأة القائم على أساس التّمييز بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانيّة. وذلك باتّباع مقاربة شاملة تقوم على التّصدّي لمختلف أشكاله بالوقاية وتتبّع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضّحايا والتّعهّد بهم».

©MEE/Constantin Gouvy

ورغم أنّ هذا القانون يؤكّد على بعده «الشّامل» فإنّه لم يستخدم عبارة «العنف الرّقمي». إنّنا لا ننكر أنّ القانون التّونسيّ يتعهّد بقضايا العنف الرّقمي ضدّ النّساء، ولكنّ غياب المصطلح الصّريح: «العنف الرّقمي» في نصّ القانون هو مؤشّر على عدم شيوع المفهوم وعدم تمكّنه القانونيّ.

وقد عدنا إلى صفحة «أنا زادة» الّتي أنشأتها جمعيّة «أصوات نساء» الّتي تناضل من أجل حقوق النّساء في تونس. وصفحة «أنا زادة» أنشئت منذ 2019، وهي تندرج في سياق حركات «أنا أيضا» (me too) التي انتشرت في جميع أنحاء العالم. ومن اللافت للانتباه ندرة الإشارة إلى حالات عنف رقميّ في هذه الصفحة الفايسبوكيّة. ولعلّ هذا مؤشّر على عدم استقرار هذا الضّرب من العنف في المخيال الجمعيّ. وتأكّد الأمر في بحثنا من خلال إشارة بعض النّساء ضحايا العنف الرّقمي إلى أنّهنّ، قبل تعرّضهنّ إلى هذا العنف، ما كنّ يعرفن ماهية العنف الرّقمي ولا حقوقهنّ في هذا المجال، كما كنّ يستهنّ بآثاره. وسنعود إلى هذا كلّه بالتّحليل في هذه الدّراسة.

ماهية هذه الدّراسة ومنهجها

تنشد هذه الدّراسة التّعرّض للعنف الرّقمي ضدّ النّساء بتعريفه وبيان أنواعه وضحاياه وسياقاته وآثاره النّفسيّة والاجتماعيّة وأبعاده الثّقافيّة وكيفيّة التّعهّد بالضّحيّة وبالمتدخّلين في مجال العنف الرّقمي وكيفيّة مناهضة جميع أشكال هذا العنف والقضاء عليه.

وسيكون منهج هذه الدّراسة استقرائيّا من خلال النّظر في مدوّنة متنوّعة تتألّف من:

- انتقاء صفحات من مواقع التّواصل الاجتماعيّ فايسبوك وأنتستغرام، وهي صفحات لشخصيّات نسائيّة معروفة يشاركن في الفضاء العامّ: وقد اخترنا هاتين الشّبكتين الاجتماعيّتين لأنّهما الأكثر استعمالا من قبل التّونسيّات وفقا للمقابلات التي اعتمدنا عليها. وفي إطار سعينا إلى الشّموليّة والتّنوّع، فإنّنا لم نشأ تحديد صفحات مخصوصة، فتنوّعت الصّفحات بين صفحات فنّانات ورياضيّات وسياسيّات وكاتبات. وسنعتمد أحيانا مقارنة جندريّة بين العنف الرّقمي الوارد في صفحات النّساء المشتغلات بالشّأن العامّ، والعنف الرّقمي تجاه الرّجال المشتغلين بالشّأن العامّ، وذلك لوسم العنف الرّقمي تجاه النّساء.
- محادثات مباشرة مع مجموعة من النّساء ضحايا العنف الرّقمي بتونس ومع بعض الشاهدات القريبات من الضّحايا.

وسيمكّننا هذا التّنوّع في المدوّنة من الإحاطة بعدد كبير من أنواع العنف الرّقمي ووجوهه. وهذه الدّراسة حول العنف الرّقمي في تونس ستتوزّع إلى ثلاثة أقسام كلّ واحد منها يعتمد منهجا مخصوصا. فأمّا القسم الأوّل فسيكون قسما وصفيّا نحدّد فيه مفهوم العنف الرّقمي وأنواعه وخصائص ضحاياه ومختلف آثار العنف عليهنّ. وأمّا القسم الثّاني فسيكون قسما تأويليّا للمستوى الوصفيّ نقف من خلاله على خطورة العنف الرّقمي بالنّظر إلى العنف غير الرّقمي، ونحلّل فيه دور الأرضيّة الثّقافيّة في تكريس خطورة العنف الرّقمي تجاه المرأة. وأمّا القسم الثّالث فسنخصّصه لتوصيات عمليّة تمكّن من مناهضة العنف الرّقمي قانونيّا وثقافيّا واجتماعيّا، وتمكّن من حماية الضّحايا قانونيّا ونفسيّا واجتماعيّا.

القسم التّوصيفيّ

1 تعريف العنف الرّقمي

العنف الرّقمي ضدّ النّساء هو نوع من أنواع العنف المسلّط ضدّ النّساء عموما. وتعرّف مفوّضيّة الأمم المتحدة السّامية لحقوق الإنسان العنف ضدّ النساء بأنّه «أيّ فعل عنيف تدفع إليه عصبيّة الجنس ويترتّب عليه، أو يرجّح أن يترتّب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من النّاحية الجنسيّة أو النّفسيّة بما في ذلك التّهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرّية سواء حصل ذلك في الحياة العامّة أو الخاصّة». وقد عرّفت الدراسة حول الفايسبوك العنف الرّقمي بأنّه «**كل اعتداء أو التّهديد بهذا الاعتداء المادي أو المعنوي أو الجنسي أو الاقتصادي ضد المرأة أساسه التمييز بسبب الجنس وذلك باستعمال شبكة الاتصالات**» ص40.

ونحن نتبنّى جلّ ما ورد في هذا التّعريف، ولكنّنا نودّ الإضافة إليه وتدقيقه، نريد أن نضيف الاعتداء اللّفظيّ، وهو شائع عبر المحامل الرّقمية، وربّما لا يشمله مصطلح العنف المادّي بالضّرورة. ونريد تغيير عبارة «باستعمال» شبكة الاتّصالات بعبارة «انطلاقا من» شبكة الاتّصالات أو «اعتمادا عليها»، ذلك أنّ بعض العنف ينطلق من الشّبكة الرّقمية ليغدو عنفا في الواقع الفعليّ. ونحن نعدّه جزءا لا يتجزّأ من العنف الرّقمي. ومن هنا فإنّنا نعرّف العنف الرّقمي بأنّه «**كلّ اعتداء أو تهديد باعتداء لفظيّ أو مادّي أو جنسيّ أو اقتصاديّ أو نفسيّ يمارس ضدّ المرأة اعتمادا على أيّ نوع من أنواع المحامل الرّقمية**».

والعنف الرّقمي له وجوه متنوّعة حاولنا أن نحيط بها من خلال هذا التّصنيف لأنواعها. ونشير إلى أنّ الحدود بين هذه الأنواع هي حدود مائعة، وأنّ أنواع العنف هذه تتداخل وتتمازج مع بعضها بعضا.

وأنواع العنف الرّقمي هي:

1. العنف اللّفظيّ والتّهديد عبر الفضاء الرّقمي.

2. انتحال هويّة على الفضاء الرّقمي.

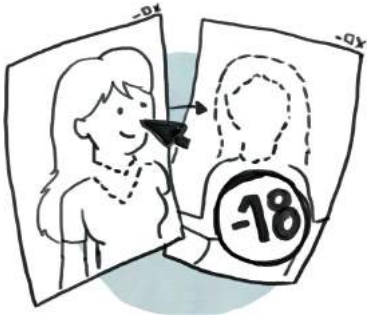

3. نشر صور أصليّة موجودة على الفضاء الرّقمي العامّ دون إذن صاحبتها، ونشر صور مبدّلة (فوتوشوب) أو التهديد بنشرها بغرض الابتزاز أو التّشهير أو سواهما.

4. نشر صور نشرت في الفضاء الخاصّ، ذات طابع حميمي أو برنوغرافيّ أو التّهديد بنشرها بغرض الابتزاز أو التشهير أو سواهما.

5. الكشف عن معطيات شخصيّة (doxing) أو التّهديد بكشفها بغرض الابتزاز أو التّشهير أو سواهما (هذا يقتضي قرصنة أو تقدّمها هي للشّخص).

6. التّحرّش الجنسيّ.

7. التهديد بالعنف المادّي أو الجنسيّ.

8. تعنيف المرأة في الحياة الفعليّة مع توثيقه ونشره عبر المحمل الرّقمي.

2 أنواع العنف الرّقمي على المرأة التّونسيّة

1. العنف اللّفظيّ والتّهديد

يمكن أن نميّز بين الشّتم من جهة والثّلب أو القذف من جهة أخرى، فالشّتم هو كلّ وصف سلبيّ جارح أو لا أخلاقيّ، والثّلب أو القذف هو شتم يفترض العلنيّة. ولمّا كانت العلنيّة متوفّرة في الفضاء الرّقمي بالقوّة وبالفعل، فإنّنا نرى أنّ التّمييز بين أنواع الاعتداء اللّفظي هذه غير مفيدة، وسنستعمل للدّلالة عليها العبارة العامّة: «شتم». أمّا الإهانة والتّحقير فهما مختلفان عن الشّتم لأنّهما هدفان من أهداف المعتدي الّذي يسعى إلى تحقيقهما من خلال العنف اللّفظيّ على الشّبكة الرّقمية. يبقى التّهديد، وهو نوع من الوعد بإلحاق اعتداء ما على الضّحيّة. وقد اعتبرنا التّهديد جزءا من العنف اللّفظيّ لأنّ التّهديد إنشائيّ يكون باللّغة قبل أن يتحوّل اعتداء فعليّا. فالتّهديد إذن هو اعتداء مركّب، هو اعتداء في ذاته، وهو اعتداء قد يفتح على اعتداء آخر.

ومن خلال نظرنا في الصّفحات العامّة للنّساء التّونسيّات لاحظنا تواتر العنف اللفظيّ الرّقمي إزاءهنّ، وسنقتصر على بعض الأمثلة:

- **الشّتم**

الشّتم الأكثر شيوعا على الشّبكة الرّقمية التّونسيّة هو الشّتم الأخلاقيّ بوصف النّساء بـ«العاهرات». وهذا الشّتم نوع من الوصم الأخلاقيّ المتواتر.

ونجد أيضا اللّعن وشتم الأبوين: «**يلعن والديك اللي ما ربّوك حيّين أو موتى**» ويشمل الشّتم خصوصا الأمّ: «**عاهرة بنت عاهرة**» (صفحة الشّخصيّة العامّة «أ»). وقد أكّدت رانيا إحدى النّساء المستجوبات المشتغلات في مجال السّياسة ذلك إذ قالت إنّ المعتدين «**شتموا أمّها وأباها وأخاها دون أن تعرفهم**».

وقد يكون شتم النّساء بانتقاد مظهرهنّ وهيأتهنّ الّتي لا تتلاءم مع العرف والأخلاق: أمثلة: «**ما تحشمش، تلبس هذا اللّباس**»، «**لو كان كنت بنت عائلة لما ارتديت هذا اللباس العاري**».

- **الإهانة والتّحقير**

تقوم الإهانة على التّذكير بالوسم الأنثويّ للمرأة بما هو في ذاته تحقير: مثال: «**ماك إلا امرأة**» أو «**صدق من قال: ناقصات عقل ودين**».

ويبلغ هذا التّحقير أقصاه في حال تميّزت المرأة في مجالات متنوّعة كالتّعليم أو الرّياضة مثلا. في هذه الحالة يتمّ تحقير ذلك النّجاح:

ظهر ذلك في تعليقين لشخصين مختلفين على صاحبة أفضل معدّل في الباكالوريا التّونسيّة: يقول التّعليق الأوّل: «**الكوجينا (المطبخ) أرقى بكثير من أكبر الشّركات ومن مال الدّنيا، المرأة مكانها الطّبيعيّ البيت لتربية أطفالها والاعتناء بزوجها**»، ويقول التّعليق الثّاني: «**نصيحة للوالد بعد المباركة، أنت تحمد الله وهذا جيّد. والأفضل منه لو أدّيت الواجب والفريضة وألبست ابنتك الحجاب لأنّك مسؤول عنها أمام الله ولن ينفعك أنت ولا هي إن ظلّت على هذه الحال من التّبرّج**».

ونجد نفس العنف اللّفظيّ على لاعبة التّنّس التّونسيّة أنس جابر: «**لو كان غطّيت أفخاذك خير لك، ما تحشمش**»

- **التّكفير والإخراج من الملّة**

يكون الشّتم أيضا بالتّكفير، وقد تكرّر ذلك مرّات في صفحات الفايسبوك لتونسيّات مهتمّات بالشّأن العامّ: «**الله يهلكك يا كافرة**» أو «**يا زنديقة أنا متأكّد أنّك من الملحدين**»...

- **الدّعوة إلى المغادرة/ الرّحيل**

وهو نوع من أنواع الطّرد اللّفظيّ، وقد يكون هذا الطّرد:

- بالدّعوة إلى مغادرة البلاد: «**بر امشي لفرنسا وما عادش تجي**»، «**نحيّ الجنسيّة التونسية يا عاهرة**».

- بالدّعوة إلى مغادرة الفضاء الرّقمي: «**ديما شادّة الفايسبوك، بره شدّ الكوجينة واعمل فركة صابون**».

- بالدّعوة إلى مغادرة الحياة أصلا: «**يا رب هزها ورتحنا منها**».

- **التّهديد**

يكون تهديد الشّخصيّات العامّة بالاعتداء المادّيّ: «**أيتها العاهرة سوف أقطع لسانك وشفتيك عن قريب عبرة لغيرك في الإسفاف والحثالة**»، وهو تهديد يبلغ أقصاه التّهديد بالقتل: «**سنقطع رأسك قريبا**».

2. انتحال هويّة في الفضاء الرّقمي

يتمثّل هذا النّوع من العنف الرّقمي في إنشاء حساب وهميّ لشخصيّة نسائيّة معروفة أو غير معروفة. وهو جريمة: انتحال هويّة (usurpation d'identité). وإذا قارنّا عدد الصّفحات الزّائفة التي تنتحل هويّة شخصيّات تونسيّة ذكوريّة معروفة وعدد الصّفحات الزّائفة الّتي تنتحل هويّة شخصيّات تونسيّة نسائيّة معروفة، لوجدنا أنّ عدد الصّفحات النّسائيّة المنتحلة أكثر من الضّعف. وعادة ما تستعمل هذه الحسابات الوهميّة صور الضّحايا المنشورة على حساباتها الأصليّة.

وقد يتمّ استعمال ذلك الحساب الوهميّ:

- لاستدراج أصدقاء الضّحيّة وصديقاتها الافتراضيّين والافتراضيّات أو الفعليّين والفعليّات والنّفاذ إلى معطياتهم ومعطياتهنّ أو إعطائهم-هنّ معلومات خاطئة عن الضّحيّة.
- لنشر معطيات «لا أخلاقيّة» باسم الضّحيّة. فمن ذلك أنّ إحدى النّاشطات في الحقل السّياسيّ «سهام» قد تمّ إنشاء حساب وهميّ باسمها واعتمادا على صورها، وقدّم هذا الحساب الوهميّ صاحبته على أساس أنّها «مطلّقة تبحث عن المتعة الجنسيّة».

وقد يكون الانتحال لهويّة شخصيّات غير معروفة/ وهو ما قام به المعتدي على «صابرين» إذ أنشأ حسابا مزيّفا باسمها وجعل صورة الحساب الرّسميّة صورة لها وهي ترتدي مايوه.

واستغلال الصّور هذا يحملنا إلى النّوع الثّالث من أنواع الاعتداء الرّقمي.

3. نشر صور أصليّة موجودة على الفضاء الرّقمي العامّ دون إذن صاحبتها، ونشر صور مبدّلة (فوتوشوب) أو التّهديد بنشرها بغرض الابتزاز أو التّشهير أو سواهما

إنّ النّوع الثّاني والثالث من أنواع العنف الرّقمي يشتركان في نشر كليهما لصور الضّحايا دون إذنهنّ. ولكنّ النّوع الثّاني يركّز الاعتداء على انتحال الهويّة، أمّا النّوع الثّالث فيتّخذ من الصّور ذاتها منطلقا للاعتداء.

إنّ الصّور الّتي يتمّ تداولها في الفضاء الرّقمي نوعان، صور تعرضها صاحبتها أمام العموم، وصور موجودة في الفضاء الخاصّ لا تراها إلاّ صاحبتها أو قد تتداولها في الفضاء الخاصّ مع شخص أو مجموعة من الأشخاص (وفق إحداثيات خاصّة للفايسبوك، ميسنجر، واتساب وسواها). ويكون العنف الرّقمي الّذي يعتمد صورا منشورة في الفضاء الرّقمي العامّ من خلال:

- استعمال الصّورة الّتي نشرتها صاحبتها كما هي، وتكون هذه الصّورة داعما للعنف اللّفظيّ، وقد تواتر هذا الاستعمال على الفايسبوك، حيث نجد نشرا لصورة الضّحيّة مرفوقا بشتم أو إهانة وتحقير أو تكفير إلخ... وقد تكون الصّورة نفسها مجالا للسّخريّة من جسد الضّحيّة ومن وجهها. ووجود الصّورة هنا يشخّص العنف اللّفظيّ تجاه ضحيّة غائبة من الواقع الفعليّ. وبذلك تغدو الضّحيّة من خلال الصّورة وكأنّها حاضرة تتلقّى العنف اللّفظيّ من قبل المعتدي، وأمام شهود قادرين على التّعرّف إليها.
- استعمال الصّورة الّتي نشرتها صاحبتها في الفضاء الرّقمي العامّ بإدخال تعديلات عليها، واعتمادها كما هو الشّأن في النّقطة السّابقة بصفتها داعما للعنف اللّفظيّ.

وقد يكون هذا التّغيير من خلال:

- إدخال تعديل بالفوتوشوب على صور منشورة في الفضاء العامّ، وذلك بتشويه وجه الضّحيّة والسّخرية من شكلها

المشوّه. وقد يكون التّعديل بإضافة عناصر يستنكرها المخيال الجماعي. فمن ذلك أنّ بعض المعتدين أضافوا إلى صور عشاء لإحدى الممثّلات التّونسيّات قوارير جعة ليست موجودة على الصّورة الأصليّة، وذلك لوصم الضّحيّة بأنّها تشرب الخمر، وأنّها من ثمّ «زنديقة» بالعبارة الّتي استعملوها. وقد أثبتت لنا دراستنا أنّ أكثر تعديلات الفوتوشوب شيوعا، هو تركيب وجه الضحيّة من صورة نشرتها هي بنفسها على أجساد نساء عاريات أو شبه عاريات. وهذا ما جرى لسهام الّتي فوجئت بصور عارية تحمل وجهها تجول على الفضاء الرّقمي.

- وقد لا يشمل التّعديل الصّورة المنشورة في الفضاء العامّ، وإنّما سياقها. وهذا ما جرى لرانيا الّتي نشرت صورة لها وهي ترتدي «شورت» في رحلة سياحيّة قرب أحد الأضرحة، فإذا بالمعتدين يعيدون نشر الصّورة ويدّعون أنّ رانيا ترتدي ذلك الشّورت في أحد المساجد، وأنّها بذلك تستهين بالإسلام وتعتدي على المقدّسات بعبارتهم.

ويهدف هذا النّوع من الاعتداء الرّقمي عادة إلى إهانة الضّحيّة والسّخرية منها، أو إلى التّشهير بالضّحيّة ووصمها أخلاقيّا أمام الملإ وبيان عدم خضوعها إلى المقاييس الجماعيّة لما يجب أن تكون عليه المرأة.

4. نشر صور نشرت في الفضاء الخاصّ، ذات طابع حميمي أو برنوغرافيّ أو التّهديد بنشرها بغرض الابتزاز أو التشهير أو سواهما

اعتمد العنف الرّقمي الّذي أسلفنا على صور نشرتها صاحباتها في الفضاء العامّ. ونهتمّ الآن بالعنف الرّقمي الّذي يعتمد على نشر صور من الفضاء الخاصّ. ونعني بالصّور في الفضاء الخاصّ تلك الصّور الّتي تكشفها صاحبتها لنفسها فقط، أو لأشخاص تثق بهم، وذلك عبر تخصيصهم بإمكان الاطّلاع على تلك الصّور أو من خلال إرسالها إليهم.

وتبدو حكاية «صابرين» في هذا المستوى مثيرة لإشكال تحديد الفضاء الخاصّ، ذلك أنّ «صابرين» قد نشرت صورة لها بالمايوه في مجموعة فايسبوكيّة تدّعي أنّها مجموعة نسائيّة فقط. ولكنّها فوجئت بصورتها تلك وهي تجول في الفضاء الرّقمي العامّ مرفقة بعنف لفظيّ ووصم أخلاقيّ.

وقد يكون النّفاذ إلى الصّور في الفضاء الخاصّ قسرا أو طوعا. فأما النّفاذ القسريّ إلى الصّور الخاصّة، فيكون من خلال قرصنة الحساب الرّقمي، وهذه القرصنة متواترة. وقد يكون النّفاذ القسريّ بأن تترك الضّحيّة هاتفها أو حاسوبها مفتوحين في متناول يد المعتدي. وهذا شأن «سنية» الّتي أعطت هاتفها لابنها، وحصل الطّليق على ذلك الهاتف قائلا: «**جاءني في طبق**». وقد وجد الطّليق في هاتف «سنية» صورا خاصّة لمطلّقته اعتمدها في تهديدها.

وأمّا النّفاذ الطّوعيّ إلى الصّور الخاصّة في الفضاء الرّقمي، فيكون بشكلين:

- إمّا أنّ المعتدي يعرف إحداثيّات حساب الضحيّة وكلمات المرور فيه. وهذا حال «أميمة» الّتي أنشأ لها صديقها آنذاك بريدا إلكترونيّا وحدّد كلمة المرور، ثمّ وبعد قرار «أميمة» بوضع حدّ لعلاقتها معه، نشر لها صورها الخاصّة التي أرسلتها لخطيبها الجديد. واعتمدها لوصمها وصما أخلاقيّا: «**أميمة تمشي معكم بدبّوزة شراب**» و «**بعشرة دنانير تنجّم تبات بحذاك**».
- أو أنّ المعتدي يكون في علاقة عاطفيّة مع الضّحيّة، وهي ترسل له هذه الصّور بناء على طلبه في جلّ الأحيان. وهذه حال ثلاث ضحايا لشبكة اعتداء رقميّ واحدة وهنّ «بلقيس» و «لبنى» و «حياة». فقد

أقامت هؤلاء الفتيات علاقة عاطفيّة مع شخص افتراضيّ طلب منهنّ بعد توطّد العلاقة بينهم وبعد وعود بالزّواج أن يرسلن له صورا حميمة لهنّ، فقمن بذلك.

وقد تبيّنّا من خلال البحث أنّ أغلب الصّور المنشورة في الفضاء الخاصّ، والّتي تعتمد كمنطلق للاعتداء الرّقمي هي صور حميمية لها علاقة بالجسد. ولا بدّ أن نوضّح هنا أنّ الحميميّة ليس لها تعريف واحد، وإنّما يختلف تعريفها من خلال تمثّل الضّحيّة ومحيطها لها. فمن ذلك مثلا أنّ «سنية» وهي إحدى المستجوبات قد كانت ضحيّة عنف رقميّ من قبل طليقها الّذي استولى على صورها الخاصّة في هاتفها الجوّال. وهذه الصّور تمثّل «سنية» دون حجاب بشعر عار أو بثوب مكشوف وهي الّتي ترتدي الحجاب في الحياة العامة. وقد طلب أحد المعتدين من «حياة» أن ترسل له صورها دون حجاب، وبعدما استجابت له، استعمل تلك الصّور فيما ليسلّط عليها اعتداء رقميّا. على أنّ جلّ الصّور الحميمية الّتي يتمّ اعتمادها منطلقا للاعتداء هي صور بالمايوه أو بملابس داخليّة.

وعادة ما يسعى المعتدي في هذا النّوع من الاعتداء إلى ابتزاز الضّحيّة للحصول على المال. ويكون ذلك بطلب مقابل مادّي لعدم نشر صور الضّحيّة الحميمية للعموم. وهذا ما قام به المعتدي على «أميمة» إذ طلب منها ألف دينار مقابل كلّ صورة من الصّور التّسع الّتي نفذ إليها. وقال لها بالحرف الواحد: «**باش نسترزق منهم**». وقد تعرّضت «بلقيس» و«حياة» إلى نفس هذا النّوع من الابتزاز المادّي، فطلب المعتدي منهنّ مالا مقابل عدم نشر الصّور. وقد دفعت إحدى أمّهات الضّحايا مالا للمعتدي. ولكنّه كان دوما يطالب بالمزيد.

ويمكن أن يكون هدف المعتدي من هذا النّوع من العنف الرّقمي التّشهير بالضّحية وتشويه صورتها في محيطها، وذلك بسبب اختيارها الانفصال عنه. وهذا ما روته «سنية» الّتي أكّدت أنّ زوجها هدّدها بأن يشتكيها إلى عائلتها متّهما إيّاها بإقامة علاقة مع رجل آخر بعد طلاقها منه. ونحن هنا إزاء ابتزاز عاطفيّ إذ طلب طليق «سنية» منها أن تعود إليه مقابل أن لا يكشف صورها لعائلتها ولا سيّما لأخويها.

5. الكشف عن المعطيات الشّخصيّة

يعدّ الكشف عن المعطيات الشّخصيّة من أنواع العنف الرّقمي. ولئن كان نشر الصّور الخاصّة من وجوه الكشف عن المعطيات الشّخصيّة الأكثر شيوعا، فقد فضّلنا تخصيص عنصر لما يسمّى بالdoxing أو الكشف عن المعطيات الشّخصيّة، لأنّ المعطيات الشّخصيّة لا تقتصر على الصّور وإنّما تشمل كلّ ما يخصّ الضّحيّة ممّا لا يكشفه حسابها للعموم شأن حساباتها البنكيّة وأرقامها الشّخصيّة، ومراسلاتها الخاصّة إلخ... وفي هذا السّياق نشرت إحدى الصّفحات التّونسية على الفايسبوك سنة 2012 للعموم أرقام هاتف بعض النّساء التّونسيّات اللّواتي كنّ معارضات للحركة الإسلاميّة آنذاك، وقد تلقّين مكالمات تهديد.

وفي كثير من الأحيان، يؤدّي الكشف عن معطيات شخصيّة للضّحيّة إلى كشف معطيات خاصّة بطرف آخر سوى الضّحيّة. فمن ذلك أنّ صديق «أميمة» قد صوّر محاوراتها عبر الميسنجر مع خطيبها ونشرها للعموم، فكشف بذلك عن معطيات شخصيّة للخطيب أيضا. وقد يتّصل العنف الرّقمي المتمثّل في الكشف عن المعطيات الشّخصيّة بسياقات سياسيّة معيّنة. وهذا حال قرصنة حساب ابنة رئيس تونس السّابق بعد ثورة 2011 بهدف كشف مراسلاتها مع أصدقائها الافتراضيّين ووصم المتحاورين وفق انتماءاتهم السّياسيّة.

ويمكن أن لا يمرّ المعتدي إلى الكشف عن المعطيات الشّخصيّة مقتصرا على التّهديد بهذا الكشف. وهذا التّهديد هو أيضا عنف رقميّ. وهذا ما عاشته الأختان «لبنى» و«بلقيس» اللّتين يذكّرهما المعتدي دوما بأن بإمكانه أن ينفذ إلى حسابهما الشّخصيّ متى شاء، وأنّ بإمكانه نشر كلّ المعطيات الواردة فيه.

6. التّحرّش الجنسيّ

يكون التّحرّش الجنسيّ على الفضاء الرّقمي عادة في المجال الخاصّ. ويمكن أن يكون المعتدي يعرف الضحيّة في الواقع. وهذا شأن ما نقلته سهام الّتي تهتمّ بمسألة العنف ضد النّساء والّتي اشتكت لها إحدى صديقاتها من تحرّش مديرها في الشّغل، وذلك من خلال بعث رسائل ذات محتوى جنسيّ. وقد يكون المعتدي شخصا متخفّيا وراء الشّاشة لا تعرفه الضّحيّة، وأقرّت المستجوبات أنّه من الشّائع أن يرسل المعتدون الرّقميون صورا لأعضائهم التّناسليّة أو لمشاهد برنوغرافيّة أو لمضامين جنسيّة .

على أنّ التحرّش الجنسيّ قد ينتقل من الفضاء الرّقمي إلى الفضاء الواقعيّ. وهذا ما حدّثت به «صابرين». فبعد أن نشر المعتدون صورها بلباس البحر في الفضاء الرّقمي العامّ، وبعد أن أرفقوا صورها تلك بتعاليق جنسيّة، اطّلع أحد الأشخاص على صور «صابرين». وشرع يرسل إليها رسائل تحرّش من نوع: «**بقدّاش اللّيلة؟**» و«**وقتاش تبات معايا؟**». ثمّ أصبح هذا الرّجل يلاحقها ويتحرّش بها في الشّارع، وتحصّل على رقم هاتفها. وحتّى عندما غيّرت رقمها، فقد تحصّل المتحرّش على الرّقم الجديد.

وقد انتقل التّحرّش من الفضاء الرّقمي إلى الفضاء الواقعيّ أيضا من خلال حكاية «سنية» الّتي طلب منها طليقها إقامة علاقات جنسيّة معه مقابل أن لا يمدّ أهلها بصورها الخاصّة الموجودة في هاتفها والّتي تبدو فيها دون حجاب وبلباس مكشوف.

7. تهديد بالعنف المادّي أو الجنسيّ

سبق أن أشرنا إلى ما قد يشتمل عليه العنف اللّفظيّ في الفضاء الرّقمي من تهديد. وقد تعرّضت «رانيا» بسبب صورتها بالشورط الّتي ادّعى البعض أنّها في المسجد إلى تهديد بالجلد وبالذّبح وبالقتل. وتعرّضت كثير من النّساء التّونسيّات من الشّخصيّات العامّة إلى تهديد بالضّرب وبالاغتصاب.

وقد يكون التّهديد تاليا لنيّة الضّحيّة اللّجوء إلى القضاء لتشتكي بالمعتدي. وهذا ما جرى لـ«أميمة» الّتي هدّدها أخو المعتدي بالقتل لو وصلت الحكاية للحاكم، وقال لها: **«نبعثو لك أي حد وتموت وما يشلق بك حتى واحد»**.

8. تعنيف المرأة في الحياة الفعليّة مع تصويره ونشره عبر المحمل الرّقمي

هذا النّوع من العنف الرّقمي ضدّ المرأة نادر في تونس. ولكنّ هذا لا ينفي وجوده. فقد عرفت الشّبكات الرّقمية التّونسيّة نشر فيديو لفتاة يضربها صديقها «صاحبها» متبجّحا بذلك، ومعتبرا أنّه بهذه الطّريقة يقوم بتأديبها.

3 صورة الضّحايا

1. في ذاتهنّ

كل امرأة تستخدم الفضاء الرّقمي العامّ يمكن أن تكون عرضة للعنف الرّقمي. وقد لاحظنا أنّ أغلب الفنّانات والسّياسيّات والكاتبات والمنتميات إلى المجتمع المدنيّ كنّ عرضة للعنف الرّقمي. فكلّما كانت المرأة مشتغلة بالشّأن العامّ أو معروفة من العموم كان إمكان تعرّضها للعنف الرّقمي أكبر.

لكنّ هذا لا ينفي وجود سمات مخصوصة لضحايا العنف الرّقمي ممّن هنّ على علاقة بالمعتدين. وهي أنّ النّساء اللّواتي هنّ أكثر من سواهنّ عرضة لأن تكنّ ضحايا عنف رقميّ ذي طابع جنسيّ، هنّ نساء يتميّزن بنقص في اعتبار الذّات، ويحملن عن أجسادهنّ وذواتهنّ صورة سلبيّة، ولهنّ تمثّل سيّء لمظهرهنّ الجسديّ. وهذا ما يجعل نفسيّة الضّحيّة تقوم على نوع من الجرح النّرجسيّ. وقد تعسّر هذه السّمات إقامة الضّحيّة لعلاقات في الفضاء الواقعيّ، بما يشجّع على إقامة العلاقات الافتراضيّة الّتي تتخفّى فيها الضّحيّة وراء الحاسوب. ولعلّ أحسن مثال لهذه الحال هي «بلقيس» الّتي تتميّز بنفسيّة هشّة وتتصوّر أنّها الأقلّ قيمة في الأسرة مقارنة بأختيها.

ويمكن أن تكون سمات الضّحيّة المثلى هذه ممّا ينطبق على كثيرات من النّساء ضحايا العنف عموما ومنه العنف الرّقمي. على أنّ من السّمات المميّزة لجلّ ضحايا العنف الرّقمي هي حداثة عهدهنّ بالفضاء الرّقمي من جهة وعدم معرفتهنّ بأساليب الحماية الرّقمية من جهة أخرى. فـ«لبنى» و«بلقيس» قد تعرّفتا إلى المعتدي بعد

مدّة قليلة من ولوجهما شبكة الفايسبوك وهما تقرّان بأنّهما لم تكونا تعرفان عن هذه الشّبكة شيئا كبيرا، وأنّهما لا تتصوّران إمكان وجود فرق بين حساب افتراضيّ وشخصيّة في الواقع الفعليّ، وأنّهما تعتبران أنّ كلّ الهويّات الموجودة في الفضاء الرّقمي هويّات حقيقيّة. وهذا بشكل مّا شأن «صابرين» الّتي تصوّرت أنّ نشرها لصورتها بالمايوه في مجموعة فايسبوكيّة خاصّة بالنّساء سيكون ضمانا لسرّيّة الصّورة. ولم تكن «صابرين» تعرف أنّه لا يمكن التثبت من الهويّة الجندريّة للحساب الفايسبوكيّ. ولم تكن تعرف أنّ نشر صورتها في مجموعة «خاصّة» لا يضمن في المجال الرّقمي أيّ خصوصيّة.

وقد تطلب الضّحيّة نفسها من الشّخص الّذي سيتحوّل إلى معتد أن يرافقها في الفضاء الرّقمي. وهذا شأن «أميمة» الّتي طلبت من صاحبها أن ينشئ لها حسابا وكلمة عبور حتّى تتمكّن من المشاركة في إحدى الألعاب على الشّبكة. وأقرّت كلّ الضّحايا اللّواتي تحادثنا معهنّ بأنّهنّ لم يكنّ قبل الاعتداء على علم بأيّ نوع من أنواع الحماية الرّقمية أو أنّهنّ لم يكنّ يعرفن جدواها، وهذا حال «سنية» الّتي كانت تترك هاتفها مفتوحا أمام الجميع قائلة إنّه: «**ليس لديها ما تخفيه**». وعموما يمكن أن نقول إنّ أغلب ضحايا العنف الرّقمي يتميّزن بثقافة رقميّة ضعيفة في أحسن الأحوال ومنعدمة في أسوئها.

2. في علاقتهنّ بالمعتدين

ضحايا العنف الرّقمي من النّساء نوعان. هناك ضحايا لا علاقة لهنّ بالمعتدين إلاّ عبر الشّبكة الرّقمية. وهذا شأن من يتلقّين رسائل شتم أو تهديد، ومن يتعرّضن للعنف اللّفظيّ عموما. وهؤلاء المعتدون قد يظهرون على الشّبكة بأسمائهم وهويّاتهم الحقيقيّة، وقد يتخفّون خلف هويّات زائفة.

أمّا النّوع الثّاني من الضّحايا، فيشمل أولئك الّذين تكون بينهم وبين المعتدين علاقة مخصوصة، وقد تكون هذه العلاقة قائمة في الواقع الفعليّ، وهذا شأن علاقة «سنية» بطليقها الّذي هدّدها بالصور الحميمية على هاتفها الخاصّ. ويمكن أن تكون هذه العلاقة مزيجا بين الواقع الفعليّ والواقع الافتراضيّ وفي هذه الحالة يكون تعرّف الضّحيّة إلى المعتدي افتراضيّا ثمّ يكون اللّقاء في الواقع. وهذا شأن «أميمة» الّتي أقامت علاقة غراميّة مع المعتدي عبر الأنترنت، ولم تقابله في الواقع إلاّ مرّة واحدة. ولئن كانت «أميمة» قد التقت بالمعتدي فعلا، فإنّ «بلقيس» و«لبنى» قد التقتا بفتاة تدّعي أنّها على علاقة بالشّخصيّة الافتراضيّة التي تعرفها الضّحيتان في الفضاء الرّقمي، والواقع أنّ هذه الفتاة هي المعتدية الفعليّة الّتي تتخفّى وراء شخصيّة ذكوريّة وهميّة.

وعادة ما تنشأ بين الضحية والمعتدي الّذي تعرفه (افتراضيا و/أو في الواقع) علاقة وطيدة تقوم على استراتيجيّات مخصوصة أهمّها:

استراتيجيّة التّعلّق

يأخذ المعتدي وقتا طويلا حتّى تتعلّق به الضّحيّة عاطفيّا. ولا يشرع في تنفيذ جريمة العنف الرّقمي إلاّ في حال تحقّق هذا التّعلّق الّذي يغذيه المعتدي بأساليب شتى من اعتماد رقيق الكلام إلى الوعد بالزّواج. وقد يبلغ المعتدي في إقناعه الضّحيّة بصدق مشاعره ونيّته في الزّواج حدّا كبيرا حتّى إنّ «بلقيس» مثلا قد أعلمت عائلتها بتاريخ معيّن من المفروض أن يزورها فيه المعتدي لخطبتها. وقد جهّزت العائلة نفسها لحفل الخطبة ولاستقبال عائلة الخطيب الذي لم يحضر طبعا. وقد نجح المعتدي في إقناع

«بلقيس» بأنّ سبب عدم حضوره ظروف تتجاوزه. وتواصلت العلاقة العاطفيّة بين المعتدي والضّحيّة بعد ذلك. وبلغ تعلّق «بلقيس» بالمعتدي حدّ أنّها وشمت اسمه على معصمها بناء على اقتراح الفتاة الّتي تلعب دور الحبيب الوهميّ.

ولئن كان إظهار الحبّ والوعد بجدّيّة العلاقة وتتويجها بالزّواج من أبرز استراتيجيات التّعلّق الّتي يعمد إليها المعتدي، فإنّ هذا لا ينفي وجود أساليب أخرى لتعميق التّعلّق كأن يعرض المعتدي على الضّحيّة المساعدة في مسائل تهمّ حياتها الفعليّة. وهذا ما جرى لـ«لبنى» الّتي عرض عليها المعتدي مساعدتها في دراستها سنة البكالوريا على أساس أنّه بارع في الاختصاص الّذي تدرسه وهو مجال الاقتصاد. أمّا في حال «بلقيس»، فقد طلب منها المعتدي ألا تذهب لاجتياز اختبار مادّة الإعلاميّة واعدا إيّاها بأن يتّصل بأحد أصدقائه ممّن يصلحون الاختبار حتّى يمنحها عددا جيّدا.

من هنا يبدو واضحا أنّ استراتيجيا التّعلّق تقوم على الوعود الكاذبة وعلى ابتداع تبريرات لعدم تنفيذ هذه الوعود. على أنّ الأهمّ هو أنّ المعتدي لا يلجأ إلى طلب صور حميمية من ضحيّته إلاّ بعد التّأكّد من تعلّقها به تعلّقا تامّا.

استراتيجيّة لعب دور الضّحيّة

قد يسعى المعتدي إلى إثارة شفقة الضّحيّة بتأليف سيناريوهات تراجيديّة حول حياته. وهذا شأن المعتدية على «لبنى وبلقيس»، والمتخفّية وراء حساب زائف. فهذا الحساب الزّائف يدّعي أنّ أمّه قد توفّيت بمرض السّرطان وأنّ أباه يسيء معاملته وأنّ وضعيّته الاجتماعيّة والاقتصاديّة كارثيّة وأنّ الضّحيّة هي الأمل الوحيد في حياته. ويمكن أن يسبق لعب دور الضّحيّة الاعتداء الرّقمي، ويمكن أن يتلوه أيضا، ذلك أنّ زوج «سنية» يحمّلها هي مسؤوليّة العنف الرّقمي مذكّرا إيّاها بأنّها هي الّتي طلبت الطّلاق وأنّها هي الّتي تخلّت عنه والحال أنّه محتاج إليها.

استراتيجيّة اكتساب الثّقة

يسعى المعتدي إلى اكتساب ثقة ضحيّته شيئا فشيئا. فمن ذلك أنّ صاحب «أميمة» قد أنشأ لها حساب بريد إلكترونيّ متّصل بحسابها الفايسبوكيّ حتّى يشتركا معا في ممارسة لعبة الـ«free fire» . ولم يستعمل المعتدي حساب «أميمة» على الفايسبوك مدّة أشهر طوال. وهي تؤكّد أنّها كانت تجد حسابها ورسائل الميسنجر الخاصّة بها على حالها. ولم يشرع المعتدي في استعمال هذا الحساب الّذي كان في متناوله مدّة طويلة إلاّ عندما أعلمته «أميمة» أنّها تودّ الانفصال عنه.

استراتيجيّة تعميق الهشاشة لدى الضّحيّة

أسلفنا أنّ كثيرات من ضحايا العنف الرّقمي يتميّزن بقلّة ثقة في النّفس واعتبار سلبيّ لأنفسهنّ. وكثيرا ما يسعى المعتدي إلى تعميق هذه الهشاشة. فالمعتدي على «بلقيس» ما انفكّ يقارنها بأختيها ويؤكّد لها أنّهما تحتقرانها لأنّها لم تتحصّل على شهادة الباكالوريا خلافا لهما.

استراتيجيّة السّيطرة

يسعى المعتدي من خلال اكتساب الثقة وتحقيق التّعلّق وتعميق هشاشة الضّحية النّفسيّة إلى أن يسيطر عليها سيطرة كاملة أو شبه كاملة. وقد يبلغ تعلّق الضّحيّة بالمعتدي حدّ أنّها تخفي علاقتها به عن أقرب النّاس إليها خوفا من أن يثنوها عن مواصلة العلاقة معه.

استراتيجيّة الازدواج في السّلوك

في كثير من الحالات الّتي تعرضنا لها، قامت العلاقات بين المعتدي والضّحيّة في البدء على علاقات عاطفيّة. وقد يتصرّف المعتدي ضمن هذه العلاقة بطريقة تتّسم بالتّناقض مبنيّة على المراوحة بين التّعبير عن المشاعر الرّقيقة والتّعلّق من جهة وممارسة العنف من جهة أخرى. وهذا ما يجعل الضّحيّة في حالة من الخلط الذّهنيّ والتّردّد وازدواج المشاعر لدى الضّحيّة. وهو ما عبّرت عنه «لبنى» إذ أكّدت: «**لم أعد أعرف هل هو يحبّني أو يكرهني**».

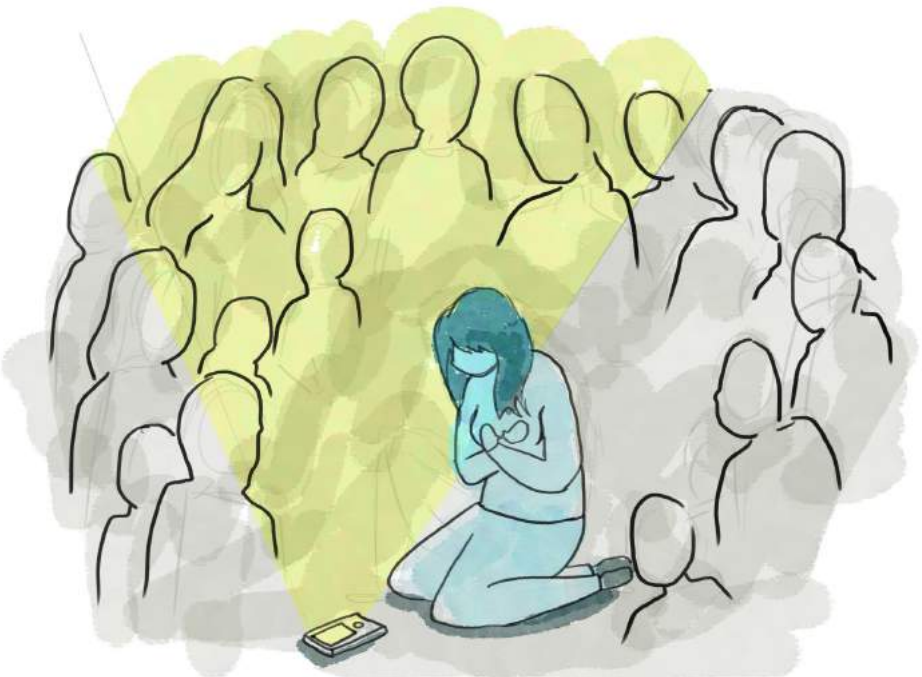

استراتيجيّة بيان لا جدوى بالشّكوى

تقوم هذه الاستراتيجيّة على ترهيب الضحيّة بتأكيد أنّ الشّكوى إلى القضاء لن تكون مجدية نظرا إلى علاقات المعتدي أو نظرا إلى ما يمكن أن ينجرّ عنها من فضيحة. وهذا ما جسّمه قول المعتدي على «حياة» لها: «**لن تصلي إلى شيء من الشّكوى. فقط ستفضحين نفسك**».

4 آثار العنف الرّقمي على النّساء

لئن تمّ أخيرا الاعتراف بخطورة آثار العنف على المرأة، فإنّ آثار العنف الرّقمي على الضّحايا مازالت في بعض الأحيان ممّا يستهان به ولا يعترف به. والواقع أنّ الأمر مخالف تماما لهذا المعتقد الخاطئ، ذلك أنّ العنف الرّقمي له على الضّحايا آثار مدمّرة. فالعنف الفعليّ حكر على التّفاعلات المباشرة بين المعتدي والضّحيّة أمّا العنف الرّقمي فممكن الحدوث في كلّ زمان وكلّ مكان. وهذا ما يعطي خصوصيّة لآثار العنف الرّقمي الّتي قد تكون أكثر ضررا على الضّحايا بسبب سرعة الانتشار ويسر الاتّصال بالضّحيّة. وقد عبّرت «سهام» عن ذلك بقولها: «**آثار العنف المادّي من زرقة في البدن قد تزول مع الوقت. أمّا آثار العنف الرّقمي فهي دائمة**»، وقالت «صابرين» مباشرة: «**فضّلت لو ضربوني**».

وللعنف الرّقمي آثار خطيرة في مستويات عديدة أهمّها:

1. الصّحّة الجسديّة

يتجسّم أثر العنف الرّقمي أساسا في آلام جسديّة/نفسيّة psychosomatique شأن الصّداع وتتجسّم آثار العنف الرّقمي أيضا في اضطرابات السّلوك الغذائيّ: فـ«لبنى» و«بلقيس» بلغتا حدّا من النّحافة كبيرا جدّا، و«أميمة» فقدت عشرة كيلوغرامات في شهر. بل إنّ أثر العنف الرّقمي على «بلقيس» بلغ حدّ اضطراب الدّورة الشّهريّة التي انقطعت تماما.

2. الصّحّة النّفسيّة

من أشدّ آثار العنف الرّقمي تجسّما تلك التي تتّصل بالصّحّة النّفسيّة، وأهمّها الاكتئاب والقلق النّفسيّ واضطراب ما بعد الصّدمة، ولها جميعا أعراض متعدّدة.

الاكتئاب

من أعراضه الفكرة السّلبيّة عن الذّات. فـ«لبنى» مثلا قالت إنّ المعتدي استطاع خداعها وهي التي كانت تظنّ نفسها فطنة وذكيّة. واعتبرت ما جرى لها دليلا على سذاجتها وغبائها. ومن أعراض الاكتئاب كره الذّات أو الشّعور الدّائم والشّديد بالذّنب. فأغلب المستجوبات كرّرن أنّ الخطأ هو خطؤهنّ بسبب ثقتهنّ في المعتدي.

ومن أعراض الاكتئاب أيضا اضطرابات النّوم. وهي نوعان: الأرق وكثرة النّوم. ففي ما يخصّ الأرق، تؤكّد «سنية» أنّها أمضت أيّاما لا تنام. وهي تقضي الليل كلّه تفكّر في حلّ لمشكلها، و«صابرين» تؤكّد أنّها لا تنام خوفا من أن ينشر المعتدي صورها الحميمية أو يرسلها إلى أمّها. والنوع الثاني من اضطرابات النوم هو النوم لفترة طويلة للتّهرّب من الإحساس بالحزن والضّيق. وهذا ما ميّز تجربة «لبنى» التي أكّدت أنّها تمضي أيّاما وهي نائمة حتّى لا ترى عائلتها ولا تتذكّر الاعتداء، وأكّدت أن الاستيقاظ من النّوم من أسوء ما يجري لها.

ومن أعراض الاكتئاب أيضا الإرهاق والشعور بالنقص في الدّفع الحيويّ والوهن الشّديد الّذي يمنع الضّحايا من مزاولة أنشطتهنّ العاديّة.

ومن أعراض الاكتئاب أيضا عدم الشّعور بالمتعة والسّعادة (disphorie). فـ«بلقيس» تؤكّد أنها لم تعد تشعر بطعم أيّ شيء في الحياة بسبب تركيزها على الخطر الممكن في كلّ لحظة.

ومن أعراض الاكتئاب أيضا الميل إلى العزلة والعزوف عن التّواصل مع الآخرين.

ومن أعراض الاكتئاب تواتر الأفكار حول الموت والأفكار الانتحاريّة الّتي تتراءى للضّحايا كمنفذ النّجدة الوحيد تجاه خطر الفضيحة أو التّشهير. فـ«حياة» مثلا أكّدت أنّ فكرة الانتحار راودتها أكثر من مرّة. وقد تؤدّي هذه الأفكار إلى إيذاء الذّات. وهذا ما قامت به «لبنى» إذ أعملت المشرط في أجزاء من جسدها، وهو ما يعبّر عنه بـ (auto mutilation).

القلق النّفسيّ

المتمثّل في مشاعر سلبيّة مرتبطة بعدم الارتياح والخوف والتّردّد. بالإضافة إلى حالات توتّر دائمة أو شبه دائمة.

ومن أعراضه العصبيّة المفرطة التي تميّزت بها «لبنى» تجاه جميع المحيطين بها ولا سيّما العائلة.

ومن أعراض القلق النّفسيّ أيضا التّشتت الفكريّ والعسر في التّركيز («بلقيس» لم تعد تستطيع التّركيز على الدّرس وأعادت السّنة).

ومن أعراض القلق النّفسيّ هو الشّعور المستمرّ والدّائم بخطر داهم ممكن. ولعلّ الخوف بل الرّعب هو أهمّ آثار العنف الرّقمي على الضّحيّة الّتي لا تعرف متى يمرّ المعتدي إلى تنفيذ تهديده الرّقمي أو الفعليّ.

اضطراب ما بعد الصّدمة (stress post traumatique)

كما هو الشأن فيما يخصّ أنواع العنف الأخرى، فإنّه يمكن أن ينجرّ عن العنف الرّقمي اضطراب ما بعد الصّدمة الّذي يمكن تعريفه باعتباره مجموعة من ردود الفعل النّفسيّة والانفعاليّة والاجتماعيّة النّاتجة عن التّعرّض لموقف صادم متّصف بالخطورة والتّهديد.

ومن أعراضه:

- المعاناة من ضغوط نفسيّة أعلى من المستوى الطّبيعيّ، وهذا ما اشتكت منه جلّ المستوجبات من ضحايا العنف الرّقمي.
- معايشة الخبرة الصّادمة مجدّدا من خلال عديد الأعراض كالكوابيس ونوبات الرّعب اللّيليّ وإعادة تذكّر تفاصيل الحادثة الصّادمة بشكل سريع ومفاجئ. وقد تجلّى ذلك من خلال إقرار «صابرين» بأنّها تتخيّل أحيانا أنّها نسيت ما وقع لمدّة أسابيع، ولكن يكفي أن تفتح الحاسوب وتلج إحدى الشّبكات الاجتماعيّة حتّى تحسّ فجأة بحرارة وتعرّق يصيب جسدها. وقد يثير العنف الرّقمي لدى الضّحيّة حلقة أخرى من حلقات العنف تعرّضت لها سابقا. وهذا ما جرى لـ«سهام» الّتي تذكّرت بعد نشر صورها العارية المفبركة على النّات، وبعد قراءة التّعاليق المسيئة أنّ زوجها الأوّل قد طلّقها لأنّها أنجبت ثلاث بنات على التّوالي.
- تجنّب كلّ المثيرات المرتبطة بالخبرة الصّادمة أو المهدّدة مثل مقاطعة بعض

الضحايا للوسائل الرّقمية مقاطعة تامّة.

- الإثارة الانفعاليّة السّريعة والدّائمة، وتفيد وجود نوع من التّشنّج الدّائم والسّريع لدى الضّحيّة إزاء أيّ مثير خارجيّ.

3. آثار العنف الرّقمي على علاقات الضحيّة

علاقة الضّحيّة بالمعتدي

• السّيطرة

أسلفنا أنّ علاقة السّيطرة النّفسيّة للمعتدي على الضّحيّة هي استراتيجيا أساسيّة في الاعتداء الرّقمي، وعندما تتحقّق هذه السّيطرة فإنّها تفضي إلى آليّات تعامل بين المعتدي والضّحيّة أهمّها الرّقابة وعزل الضّحيّة:

- **الرّقابة**: يتحكّم المعتدي تدريجيّا حياة الضّحيّة وذلك بهدف الهيمنة عليها. فمن ذلك أنّ «بلقيس» تؤكّد أنّ حبيبها الوهميّ يتحكّم في لباسها وفي أكلها وفي علاقاتها وحتّى في ساعات نومها.

- **عزل الضّحيّة:** يقوم المعتدي بمحاولة قطع جميع العلاقات الّتي تربط الضّحيّة بمحيطها العائلي والمهني والاجتماعيّ. وهدفه من ذلك أن يكون محور اهتمامها الوحيد. وتفضي محاولة العزل هذه إلى انسحاب ذاتيّ للضّحيّة من جميع العلاقات الّتي لا يرضى عنها المعتدي. ومن ذلك أنّ «بلقيس» و«لبنى» أصبحتا تخفيان كلّ شيء عن أختهما الثّالثة وتكذبان عليها فيما يخصّ علاقتهما بالمعتدي.

وتفضي كلّ هذه الآليّات إلى درجة توتّر عالية جدّا تجبر الضّحيّة على السّعي إلى التّأقلم مع متطلّبات المعتدي. وهذه السّيطرة هي أشدّ خطورة في المجال الرّقمي نظرا إلى إحساس الضّحيّة بأنّها باستمرار تحت الرّقابة بواسطة الوسائل الرّقمية. كما تفضي إلى نقصان اعتبار الذّات لدى الضّحيّة وضعف ثقتها بنفسها أكثر فأكثر.

• الإحساس بالوصم وبالذّنب

يمكن أن تؤدّي جملة الرّسائل السّلبيّة الموجّهة للضّحيّة إلى إحساسها بالوصم ممّا يؤثّر في صورتها أمام نفسها. وهي بذلك تستبطن جميع الرّسائل السّلبيّة الّتي توجّهت إليها ممّا يؤدّي إلى إحساسها بالذّنب وبالخجل.

• **الشّعور بالخذلان**

يتأتّى الشّعور بالخذلان من إحساس الضّحيّة بأنّها وقعت فريسة شخص آلته ثقتها فخانها. وكلّما زادت ثقة الضّحيّة في المعتدي، كان تأثير الخذلان أشدّ صدمة على الضّحيّة. وهذا ما عبّرت عنه «لبنى» بقولها: «**ضحّيت من أجله بكلّ شيء وكشفت له كلّ شيء، وهو آخر شخص كنت أتصوّر أن يهدّدني أو يؤذيني**».

• **الشّعور بالعجز**

غالبا ما تجد الضّحيّة نفسها أمام تسارع نسق الاعتداء الرّقمي في وضعيّة عجز تامّ عن التّصدّي للعنف نظرا إلى استعمال المعتدي لعديد الآليّات كالتّهديد والمساومة والتّشهير. ويؤدّي الإحساس بالعجز إلى تعميق الإحساس بالخوف وبالانكماش.

علاقة الضّحيّة بالمحيط

يؤثّر العنف الرّقمي في الضّحيّة:

- بإعاقتها عن مزاولة أنشطتها الاجتماعيّة المألوفة، والّتي كانت تقوم بها سابقا. وهذا شأن «سنية» الّتي تؤكّد أنّها انقطعت شهرا كاملا عن عملها وأنّها أهملت تربية أبنائها.
- بالتّراجع عن المشاركة في الشّأن العامّ: وهذا شأن «رانيا» الّتي تراجعت عن الترشّح للانتخابات البلدية.
- بتغيير نمط حياتها: قد يجعل العنف الرّقمي الضّحيّة تحدّ من حركتها في الشّارع.«أميمة» تقول إنّها ما تزال خائفة ولا تخرج إلى الشارع بعد التّهديد بالقتل الّذي تلقّته. أمّا «رانيا» فتؤكّد أنّها حدّت من حركتها بشكل كبير، بل وضعت ابنتها في منزل أمّها خوفا عليها من الأذى. ولعلّ أبلغ تعبير عن تغيّر نمط الحياة بالانسحاب من الفضاء العامّ هو قول «صابرين» : «**لقد صار هدفي أن أصبح لا مرئيّة**».

قد تؤدّي ردود أفعال المحيط ونوعيّة تعهّد المتدخّلين السّيّئة إلى تعميق الإحساس بالعجز، وذلك حين تساهم في قلب المسؤوليات وعدم إيلاء الضّحيّة مكانتها كضحيّ .

وقد يؤدّي العنف الرّقمي إلى تشنّج العلاقات داخل الأسرة، وتحوّل الأب أو الأخ من نصير ومساند قبل حصول العنف الرّقمي إلى معنّف ومعاقب بعد حصوله لا سيّما إذا ما اتّصل الأمر بنشر صور حميمية للضّحيّة. وهذا ما عاشته «صابرين».

كما قد يتجاوز العنف الضّحيّة إلى أفراد عائلتها. وهذا ما جرى لأخت «سنية» الضحيّة الّتي أصيبت بدورها بالأرق بعد الاعتداء الرّقمي على أختها. وهذا أيضا ما جرى لابنة «سنية» الطّفلة ذات الاثنتي عشرة سنة الّتي تراجعت نتائجها المدرسيّة بشكل كبير.

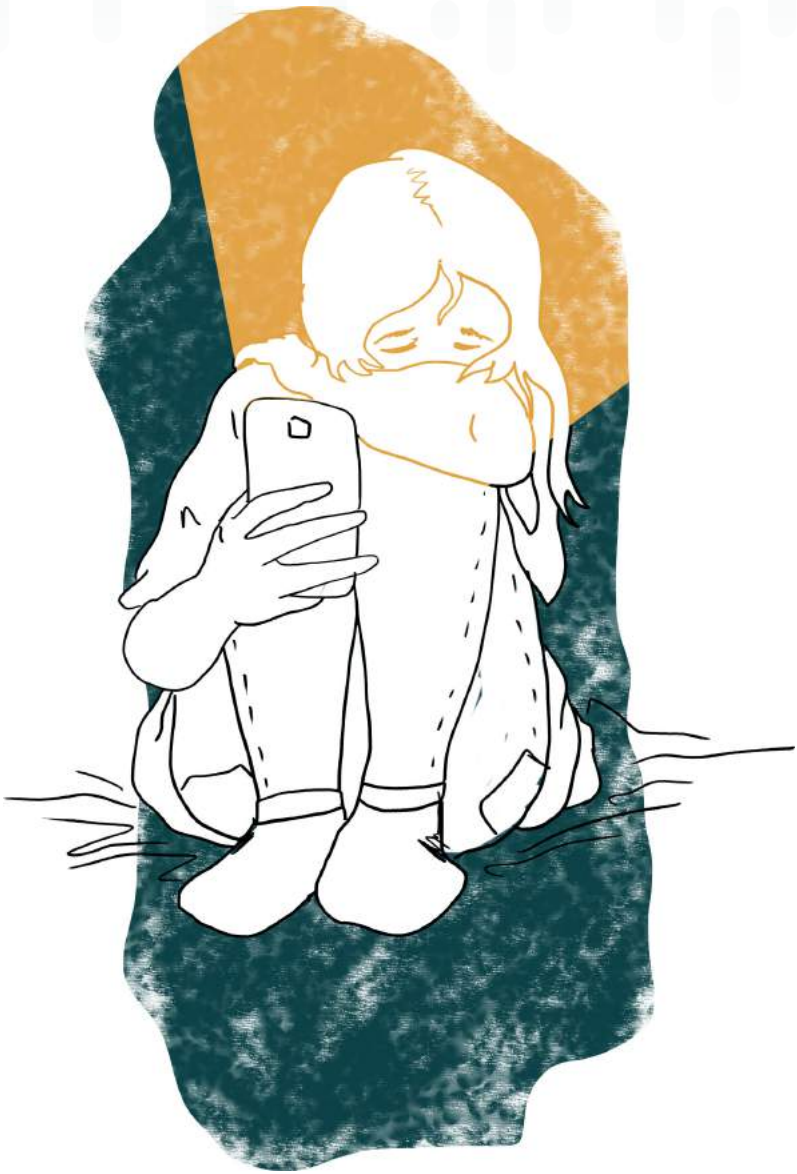

4. الآثار الاقتصاديّة

يكون للعنف الرّقمي آثار اقتصاديّة تتمثل في حصول المعتدي على أموال من الضّحيّة. ويكون ذلك في جلّ الأحيان من خلال الابتزاز. وقد تكون هذه الأموال ذات قيمة كبيرة، فالمعتدي على «أميمة» اعتبر أنّ ثمن الصّورة هو ألف دينار، وهو يمتلك تسع صور... وكانت «بلقيس» الّتي تشتغل في أحد المعامل والّتي لا تملك مالا كثيرا تدفع راتبها كلّه للمعتدي وبلغت هذه الأموال حدّ الخمسة آلاف دينار (1400 دولار) أي ما يساوي أجر عشرة أشهر، بل إنّ «لبنى» كانت تأخذ من أهلها مالا من أجل الدّروس الخصوصيّة ومن أجل الدّواء ثمّ تعطي المبلغ كاملا إلى المعتدي. وقد يطال العنف الاقتصاديّ محيط الضّحيّة فقد أعطت أمّ «حياة» المعتدي أموالا وذهبا.

ويمكن تفسير المبالغ الطّائلة الّتي تدفعها الضّحايا رغم ضعف مستوى معيشتها الاقتصاديّ أحيانا واضطرارها إلى الاقتراض أحيانا أخرى، بالخوف الكبير من الفضيحة.

5. الآثار الرّقمية

لا شكّ أنّ الاعتداءات الرّقمية تؤدّي إلى تغيير سلوك الضّحيّة في الفضاء الرّقمي. ويكون ذلك بـ:

- القطع التّامّ مع الفضاء الرّقمي، وهذا ما جرى لبلقيس الّتي حذفت حسابها الفايسبوكيّ. وألغت أيّ حضور لها داخل الشّبكات الرّقمية. وهذا ما جرى لصابرين الّتي حذفت بدورها كلّ حساباتها.
- اجتناب الفضاء الرّقمي إلاّ لضرورة التّواصل الدّنيا. وهذا ما قامت به أميمة الّتي تقول إنّها حافظت فقط على بريدها الإلكترونيّ دون سواه.
- تغيير السّلوك الرّقمي نحو مزيد من الحماية بما يحقّق السّلامة الرّقمية. وهذا ما قامت به سنية وصابرين اللّتين غيّرتا كلمة العبور عليه وبدّلتا حتّى كلمة عبور «الموديم». وهذا ما قامت به «رانيا» الّتي غيّرت إحداثيّات كلّ صورها من أن تكون ظاهرة للعموم لتكون ظاهرة فقط لنفسها وبعض أصدقائها المقرّبين. وهذا ما قامت به «سهام» الّتي زادت في آليّات الحماية في حسابها الفايسبوكيّ بربطه برقم الهاتف.
- استعمال الفضاء الرّقمي للقيام بالتّحسيس ضدّ العنف الرّقمي. وهذا ما قامت به «لبنى» من إنشاء فيديوهات تحسيسيّة تفسّر العنف الرّقمي وتحذّر منه. وهذا ما قامت به «سهام» الّتي استغلّت تجربتها مع العنف الرّقمي لتحسّس بناتها بأهميّة الموضوع وبضرورة الحماية الرّقمية.

كان للمجتمع المدنيّ دور كبير في متابعة ضحايا العنف الرّقمي. وهذا ما تكرّر لدى جميع الضّحايا تقريبا.

القسم التّأويليّ

1 العنف الرّقمي/ العنف غير الرّقمي... هل من خصوصيّة؟

أجمعت الضّحايا اللّواتي اتّصلنا بهنّ على أنّ العنف الرّقمي أشدّ خطرا من سائر أنواع العنف الأخرى. ويمكن أن نفسّر خطورة العنف الرّقمي بعوامل متعدّدة أهمّها:

1. العنف الرّقمي شامل

لقد شاع تقسيم العنف ضدّ النّساء إلى عنف نفسيّ وعنف لفظيّ وعنف جنسيّ وعنف اقتصاديّ وعنف ماديّ. ومن خلال أنواع العنف الرّقمي الّتي أسلفنا تحليلها نتبيّن أنّ العنف الرّقمي يشمل ضروب العنف هذه جميعها. فقد وقفنا على عنف لفظيّ رقميّ(عرضنا لأمثلة منه) وعلى عنف نفسيّ رقميّ (من خلال التّهديد والابتزاز والتّلاعب بالمشاعر...) وعلى عنف جنسيّ رقميّ (من خلال التّحرّش) وعلى عنف اقتصاديّ رقميّ (من خلال الابتزاز الماليّ) وعلى عنف ماديّ رقميّ (من خلال تنفيذ التّهديد بالاعتداء الجسديّ).

ويبدو منطقيّا أن يشمل العنف الرّقمي جميع أنواع العنف ضدّ النّساء لأنّ توصيف هذا العنف بالرّقمي ليس تخصيصا للعنف في ذاته، وإنّما هو تخصيص للعنف من حيث المحمل المعتمد في تحقيقه. ولذلك نجد من يوصّف هذا العنف بالعنف السيبرني أو من يوصّفه بأنّه عنف عبر الأنترنت. ومهما تتعدّد التّسميات فهي تركّز على الوسيط الّذي من خلاله يتمّ هذا العنف، وتؤكّد من ثمّ أنّ هذا الضّرب من العنف خطير لأنّه يطوّع جميع أنواع العنف ضدّ المرأة إلى الفضاء الرّقمي. وهذا ما تثبته النّقطة الموالية.

2. تجسّم العنف الرّقمي في الواقع

أسلفنا أنّ العنف الرّقمي هو «كلّ اعتداء أو تهديد باعتداء لفظيّ أو مادّي أو جنسيّ أو اقتصاديّ أو نفسيّ يمارس ضدّ المرأة اعتمادا على أيّ نوع من أنواع المحامل الرّقمية». وقد أضفنا عبارة: «اعتمادا على المحامل الرّقمية» لنشير إلى أنّ هذه المحامل قد تكون أحيانا منطلقا للعنف الّذي يستمرّ ويتواصل في الفضاء الواقعيّ.

فمن مظاهر تحوّل العنف الرّقمي إلى الواقع التّحرّش. وقد يكون التّحرّش من المعتدي الرّقمي نفسه، وقد يكون نتيجة للعنف الرّقمي. فمن الحال الأولى ما تعرّضت له «سنية» من قبل طليقها المعتدي، إذ طلب منها إقامة علاقة جنسيّة معه بعض الطّلاق مقابل أن لا يسلّم أهلها صورها الخاصّة. ومن الحال الثّانية ما تعرّضت له «صابرين» من تحرّش متواصل من رجل لا تعرفه لمجرّد أنّه شاهد صورها الحميمية على النّات.

ولمّا كان من الشّائع أن يقوم العنف الرّقمي على الابتزاز، فمنطقيّ أن يتجسّم أحيانا في الواقع بصفته عنفا اقتصاديّا. وهناك عدد من الضّحايا يستجبن لابتزاز المعتدي فيمنحنه مالا. وهذا حال «لبنى وبلقيس» اللّتين أعطتا للمعتدي أموالا كثيرة حتّى لا ينشر صورهنّ الحميمة. وقد أسلفنا الإشارة إلى ذلك عند حديثنا عن الآثار الاقتصاديّة للعنف الرّقمي. وليس التّحرّش أو العنف الاقتصاديّ المظهرين الوحيدين لتجسّم العنف الرّقمي في الواقع. فالعنف اللّفظيّ نفسه قد يتحوّل من الافتراضيّ إلى الواقعيّ. ذلك أنّ العنف اللّفظيّ الرّقمي على الشّخصيّات النّسائيّة العامّة قد يشجّع البعض على ارتكاب ذلك الاعتداء في الواقع. وقد تعرّضت للاعتداء المادّي التّالي للعنف اللّفظيّ الرّقمي عدد من النّاشطات التّونسيّات في الحقل السّياسيّ وفي مجال المجتمع المدنيّ. وفي حالات أخرى، قد يحوّل المعتدي نفسه العنف اللّفظيّ (بما فيه من ثلب وشتم) من الافتراضيّ إلى الواقعيّ. وهذا ما قام به طليق «سنية» إذ اتّصل برجل يتّهم زوجته أنّها على علاقة به. والتقى به في المقهى ليقذف له الزّوجة ناعتا إيّاها بشتى الصّفات الأخلاقيّة السّلبيّة. أمّا المعتدي على سهام بتركيب صورها العارية ونشرها، فقد اتّصل بزوجها المتفهّم ليصم له زوجته متّهما إيّاها بإقامة علاقات مع رجال آخرين.

ولا شكّ أنّ من أخطر مظاهر تجسّم العنف الرّقمي في الواقع التّشهير والتّكفير وما يمكن أن ينتج عنهما من تهديد فعليّ لحياة الضّحيّة بلغ في بعض الأحيان حدّ توفير الدّولة حماية أمنيّة لبعض ضحايا العنف الرّقمي القائم على التّكفير.

على أنّ تجسّم العنف الرّقمي في الواقع لا يكون من قبل المعتدين وحدهم. وإنّما قد يتحوّل محيط الضّحيّة نفسه إلى معتد عليها. وهذا ما تعرضت له «صابرين». فقد قاطعها أخواها وأبوها وحبسوها وضربوها وافتكّوا هاتفها ومنعوا عنها الخروج أكثر من ستّة أشهر بسبب صورها.

إنّ ما عرضناه يؤكّد تجسّم العنف الرّقمي في الواقع، ويثبت ما أسلفناه في النّقطة الأولى من أنّ هذا العنف شامل، واتّساع مداه هذا من أبرز وجوه خطورته.

3. الانتشار المهول للعنف الرّقمي في لمح البصر

جلّ أنواع العنف ضدّ المرأة تكون في الفضاء الخاصّ. وحتّى إن كان العنف ضدّ المرأة في فضاء عامّ وأمام شهود، فإنّ عدد هؤلاء الشّهود يكون محدودا بحدود الفضاء والزّمان اللّذين يتمّ فيهما فعل العنف. وفي مقابل ذلك فإنّ الاعتداء الرّقمي يتمّ في فضاء وزمن افتراضيّين سمتهما الانفتاح على عدد لانهائيّ من الشّهود الممكنين. فالشّبكة الرّقمية تتيح لأيّ كان نشر مضمون عنف لفظيّ أو صور حميمة هي أساس العنف الجنسيّ أو صور تعنيف مادّي يعرض على العموم إلخ. إنّ الفضاء الرّقمي لا حدود له، وهو ما يجعل إمكانات انتشار العنف الرّقمي بلا حدود، وما يجعل التّشهير بالضّحيّة يأخذ أبعادا هائلة. وهذا ما عاشته «صابرين» الّتي اتّصل بها بعض أصدقائها ليخبروها بأنّ صورها انتشرت على النّات إلى حدّ أنّ تلك الصّور أصبحت موضوع حوار وحديث وتندّر بين حرفاء المقاهي الّذين لا يعرفونها. ومن المهمّ أن نشير إلى أنّ المعتدي نفسه قد لا يكون قادرا على التّحكّم في انتشار الصّور، وهذا ما أشارت إليه «ميساء» إذ أكّدت أنّ المعتدي نفسه قد يمحو الصّور إذا نجح في ابتزاز الضّحيّة، ولكنّ ذلك المحو نفسه ليس ضمانا لعدم انتشار تلك الصّور.

إنّ اتّساع جمهور المتابعين للعنف الرّقمي مخيف بالنّسبة إلى الضّحيّة إذ قد يتألّف هذا الجمهور من أشخاص مخصوصين تحرص الضّحيّة على أن لا يعرفوا معطياتها الشّخصيّة، وهذا شأن «سنية» الّتي هدّدها طليقها بأن ينشر صورها الحميمة حتّى يطّلع عليها أهلها خصوصا ثمّ سائر الموجودين على الشّبكة. وقد تخاف الضّحيّة من انتشار معطياتها الشّخصيّة أو صورها لدى مجهولين عددهم كبير بما يضاعف بالقوّة عدد المعتدين الرّقميين. وهذا ما يثبته قول «رانيا» بعد أن تمّ تداول صورها بشورط عبر الأنترت من أنّها شعرت بأنّ جسدها غدا «متاحا ومباحا للجميع».

إنّ هذا الانتشار الواسع يجعل العنف الرّقمي قائما على التّهديد بنوع من أنواع الفضيحة الّتي تخشاها الضّحيّة والّتي يستغلّها المعتدي. و«الفضيحة» هي من الكلمات المفاتيح في تحليل خطورة العنف الرّقمي وعمق آثاره على الضّحايا. وهو ما عبّرت عنه سهام بقولها: «**إنّ العنف المادّي يكون بينك وبين المعتدي أمّا العنف الرّقمي ففضيحة كبيرة**». ومن خصائص جمهور هذه الفضيحة أنّه لا يعرف الضّحيّة فعليّا، وهو ما يجعل عددا من الجمهور ينخرط في أغلب الأحيان في حملة التّشهير. وقد أشارت «سهام» إلى هذه المسألة إذ أكّدت أنّ جلّ المتفاعلين مع صورها العارية التي تمّ تركيبها بالفوتوشوب ونشرها على الفايسبوك لم يكلّفوا أنفسهم عناء التّساؤل عن صحّة الصّورة أو زيفها.

وليس اتّساع مجال الانتشار هو السّبب الوحيد لخطورة العنف الرّقمي إذ أنّ «الفضيحة» لا تكون فحسب أمام جمهور لا حدّ له ولا حصر ولا وجه، وإنّما هي فضيحة تتميّز أيضا بالانتشار في لمح البصر وبسرعة لا يتوقّعها أحد، وهذه السّرعة في الانتشار يعبّر عنها باللّغة الرّقمية بال«viralité». وهذا ما حصل لـ«صابرين» إذ قالت إنّ صورها الحميمة الّتي تمّ نشرها على الفايسبوك قد بلغت أخويها في وقت سريـع جدّا. وأمام اتّساع مجال انتشار الفضيحة الرّقمية وسرعتها لا يبقى للضّحايا من حلّ سوى الدّعوة إلى التّبليغ عن الحسابات (signal) الّتي تساهم في نقل الفضيحة. هذا ما قامت به «رانيا وصابرين» اللّتين دعتا أصحابهما إلى القيام بالتّبليغ لأنّ عدد المبلّغين له دور في التّأثير على إحداثيّات الشّبكات الاجتماعيّة، ولا سيّما الفايسبوك. ذلك أنّه كلّما زاد عدد المبلّغين زادت إمكانيّة حذف المنشور موضوع الاعتداء. ولكنّ الحديث عن «إمكانيّة» يذكّر أنّ التّبليغ علاج محدود جدّا للفضيحة، يعسر أن يتصدّى لانتشارها وسرعة ذلك الانتشار.

4. امتداد العنف الرّقمي عبر الزّمان

إذا كان انتشار العنف في الفضاء الرّقمي وسرعة ذلك الانتشار من العوامل الّتي تساهم في خطورة العنف الرّقمي، فإنّ امتداد هذا العنف في الزمان هو عامل آخر يثبت هذه الخطورة ويدعمها فالصّور الحميمة أو العنف اللّفظيّ متاحان للجمهور في كلّ آن ولحظة. وهذا ما تصرّح به «سهام» مقارِنة بين العنف الرّقمي والعنف غير الرّقمي، فتقول: «**في العنف الواقعيّ يعنّفك بكلمتين ويمشي على روحه، أما في العنف الرّقمي يبقى المنشور دوما**». إنّ هذه الاستمراريّة تغذّي الشّعور بالإهانة وتعمّق التّشهير الّذي قد يمتدّ لسنوات، والّذي قد يعرقل مستقبل الضّحيّة. وهذا ما جرى لـ«سهام» الّتي طالب زملاؤها في الحزب بعدم ترشيحها على رأس قائمة انتخابيّة، وذلك بعد نشر صورها الحميمة المركّبة. ورغم علم هؤلاء الزّملاء بأنّ تلك الصّور مفبركة بالفوتوشوب، فإنّهم استبقوا زمن الانتخابات القادمة وإمكان استغلال خصومهم لهذه الصّور في المستقبل.

على أنّ أكبر خطر لامتداد العنف الرّقمي عبر الزّمان يكون في حال التّهديد بنشر معطيات شخصيّة. بل يمكننا أن نقول إنّ العنف الرّقمي القائم على التّهديد يستغلّ خاصّيّة الانتشار في الفضاء الرّقمي ويستغلّ أيضا خاصّيّة الامتداد الزّمانيّ فيه، وهو ما يجعل خطورة هذا العنف مركّبة فتظلّ الضّحيّة في وضع توتّر دائم وقلق مستمرّ أربعا وعشرين ساعة على أربعة وعشرين وسبعة أيّام في الأسبوع. إنّ التّهديد في الفضاء الرّقمي لا يمنح الضّحيّة لحظة هدنة واحدة. وهذا ما أكّدته «أميمة» الّتي تنقل أنّها أمضت ليالي كاملة دون دقيقة نوم واحدة خوفا من أن يكون المعتدي قد نشر

صورها الحميمية على النّات، وخوفا من أن تكون أمّها أو أصدقاؤها قد شاهدوا تلك الصّور. وتعيش الضّحيّة لحظات الانتظار في رعب شديد. فـ«أميمة» تقول إنّها تتصوّر أنّ كلّ رسالة من أمّها هي الرّسالة الّتي تحمل «فضيحتها». بل إنّه كلّما دعاها صديق إلى أن تشاهد منشورا عاديّا على الفايسبوك إلاّ تصوّرت أنّه يريد أن يطلعها على صورها الحميمة، وكلّما رنّ هاتفها إلاّ تصوّرت أنّ المتّصل هو شخص سيحدّثها عن تلك الصّور. وممّا يزيد تمكّن هذا الرّعب من الضّحيّة أنّها لا تتحكّم أبدا في لحظة النّشر ولا في موضعه ولا في جمهوره. وهذا ما جعل «سنية» تقرّ أنّها أمضت شهرا كاملا تنام نوما متقطّعا، وما جعل «أميمة» تؤكّد أنّها قضت ليالي كاملة دون أن يغمض لها جفن، وكلتا الضّحيتين كانتا تخشيان النّوم لأنّهما تودّان أن تكونا أوّل شخص يشاهد المنشور ويحاول أن يمنع انتشاره أو على الأقل يحاول أن يقلّل من تأثيره في الأشخاص المعنيّين.

ويؤدّي استمرار هذا الرّعب إلى جعل الضّحيّة تتعامل مع الأجهزة الرّقمية تعاملا محموما عبّرت عنه «أميمة» بال «هستيريا» إذ أكّدت أنّها تنظر في شاشة الهاتف كلّ دقيقة منتظرة أن يتحقق المحظور.

إنّ خاصّية امتداد العنف الرّقمي عبر الزّمان تجعل المعتدي يتدرّج أحيانا في العنف. فـ«صاحب» «أميمة» نزّل صورها في مرحلة أولى في مجموعة مغلقة ليبيّن لها أنّه قادر على الاعتداء، ثمّ محا تلك الصّور من المجموعة، وطلب منها مالا حتّى لا ينشرها في مجموعة أكبر أو على الملإ.

وعموما يمكن القول إنّ امتداد العنف الرّقمي عبر الفضاء الرّقمي وعبر الزّمان، وعدم تحكّم الضّحيّة في أيّ من هاذين العنصرين يشجّع المعتدي على التّهديد والابتزاز. وهما يولّدان اضطرابات نفسيّة عميقة أهمّها الإحساس الدّائم بالقلق وبالتّوتّر وبالتّشنّج.

5. تخفّي المعتدي

أسلفنا أنّ بعض ضحايا العنف الرّقمي يعرفن المعتدين عليهنّ معرفة شخصيّة، وأنّ بعضهنّ الآخر لا يعرفن المعتدي. وفي هذه الحال تجهل الضّحيّة كلّ شيء عن المعتدي في الفضاء الرّقمي باستثناء هويّته المزيّفة. ورغم أنّ بعض المواقع مثل الفايسبوك تحاول أن تتأكّد من تطابق الهويّة الحقيقيّة مع الهويّة الافتراضيّة، فإنّ عدد الهويّات المزيّفة على هذا الموقع لا حدّ له ولا حصر. فطبيعة الفضاء الرّقمي تسمح بإمكان التّخفّي، وحتّى اعتماد الرّسائل الصّوتيّة والكاميرا ليسا ضامنا لإثبات التّعامل مع شخصيّة حقيقيّة. وهذا ما جرى للضّحيّتين «بلقيس ولبنى» اللّتين لم تريا المعتدي، ولكنّهما استمعتا إلى صوته من خلال الرسائل الصوتية التي كان يبعث لهما بها أحدُ الأصوات الذّكوريّة في حين أنّ المعتدية عليهما هي امرأة.

وقد تعرّضت ناشطات تونسيّات في المجتمع المدنيّ وفنّانات ورياضيّات وكاتبات تونسيّات إلى عنف رقميّ من هويّات مزيّفة. وهذا ما عاشته سهام الّتي وجدت أحدهم ينشر عبر الفيسبوك صورا حميمة مركّبة لها. وقد ينتج عن تخفّي المعتدي أن تصاب الضّحيّة بنوع من الحذر المبالغ فيه من جلّ من تعرفهم متوهّمة أنّ كلّ واحد منهم يمكن أن يكون المعتدي المحتمل. وهذا ما عاشته سهام إذ كانت شبه متأكّدة أنّ من ركّب صورها ونشرها هو واحد من «زملائها» في الحزب، أمّا رانيا الّتي تلقّت تهديدات بالقتل بسبب صورها فقد أصبحت تلتفت حولها في الشّارع بحثا عن المعتدي الممكن.

ومن الشّائع أن يلجأ المعتدي إلى استخدام هويّتين، هويّة زائفة يتعامل بها مع الضّحيّة وهويّة حقيقيّة هي شخصيّته في الواقع. وقد يكون للمعتدي أكثر من هويّتين زائفتين، وهذا ما جعل ضحايا العنف الرّقمي في تونس يقمن بمنع التعليق (بلوك) عن الحساب الزّائف المعتدي، فإذا بذلك المعتدي نفسه يعاود الاعتداء الرّقمي باعتماد حسابات أخرى زائفة.

وقد يكون تخفّي مرتكب العنف الرّقمي تخفّيا مركّبا، فقد يتّخذ المعتدي من حساب شخصيّة حقيقيّة هويّته الزّائفة. وهذا ما قامت به المعتدية على «بلقيس ولبنى» إذ قدّمت نفسها لهما على أساس أنّها شخص افتراضيّ يدعى أحمدّ، وهذه الهويّة الزّائفة الّتي تخفّى المعتدي وراءها هي في حقيقة الأمر هويّة فعليّة لشخص موجود في الواقع يدعى «أحمد». ويسمح الفضاء الرّقمي للمعتدي بالقيام بأكثر من دور، بل يسمح له حتّى بأن يتحاور مع نفسه موهما الضّحيّة بأنّه يتحاور مع شخصيّات أخرى. وهذا ما عاشته الضّحيّتان «بلقيس ولبنى» إذ تخفّت المعتدية عليهما خلف شخصيّتيّ رجلين مختلفين: «أحمد ومروان»، فكان كلّ واحد منهما حبيب إحدى الضّحيّتين. وتحاورت الشّخصيّتان الخياليّتان معا كما تحاورتا مع المعتدية المتخفّية خلف شخصيّة أخرى. وتمّ كلّ ذلك في إطار ما أسلفناه من تحقيق التّعلّق والثّقة. ولا شكّ أنّ إمكان التّخفّي في الفضاء الرّقمي مزعج للضّحيّة، وهذا ما عبّرت عنه «صابرين» الّتي تشعر أحيانا أنّها تتعامل مع أشباح لا يمكن تحديدهم.

ومن جهة أخرى، يجعل إمكان التّخفّي المعتدي يتوهّم أنّه في مأمن من المحاسبة مهما يكن نوعها. ولكن رغم التّخفّي فإنّه يمكن للضّحيّة أن تكشف المعتدي. وهذا ما قامت به «سهام» إذ نجح الأمن في التّعرّف إلى الرّقم الهاتفيّ المتّصل بالحساب

الفايسبوكيّ للمعتدي. ورغم أنّ ذلك الرّقم كان مسجّلا في بلاد أجنبيّة خارج تونس، فقد تمّ القبض على المعتدي ما أن تخطّى الحدود التّونسيّة. وقد يتوهّم المعتدي أنّه في مأمن من المحاسبة الاجتماعيّة أو من الحكم عليه. ويكون ذلك خاصّة في حال وجود تَقَابُل بين شخصيّة المعتدي على الفضاء الرّقمي وشخصيّته في الواقع. فالمعتدي على «سهام» هو شخص يؤكّد على الملإ إيمانه بمنظومة حقوق الإنسان وإيمانه بالمساواة بين الرّجل والمرأة، ولكنّه في واقع الأمر يلجأ إلى تركيب صور امرأة والتّشهير بها.

6. الاستهانة بالعنف الرّقمي والمعتقدات الخاطئة حوله

رغم ما أسلفناه من مخاطر العنف الرّقمي المذكورة في النّقاط السّابقة، فما زال بعض النّاس يستهينون بهذا الضّرب من العنف حجّتهم في ذلك أنّه ليس إلاّ عنفا رقميّا. فكأنّ اتّصال هذا الضّرب من العنف بالعالم الافتراضيّ يجعله هو أيضا عنفا افتراضيّا. ولعلّ هذا التّصوّر هو من أخطر المعتقدات الخاطئة المتّصلة بالعنف الرّقمي. فقد بيّنا أنّ العنف الرّقمي أشدّ خطورة على الضّحايا من سواه من أنواع العنف الأخرى من خلال مميّزاته الّتي عدّدناها ومن خلال آثاره على الضّحايا. لن نعود إلى هذا، فقط نريد أن نؤكّد هنا أنّ الاستهانة بالعنف الرّقمي هي من وجوه خطره أيضا. ذلك أنّ هذه الاستهانة قد تشجّع المعتدي من جهة، وهي تعمّق آثار العنف على الضّحيّة من جهة أخرى إذ لا ننسى أنّ أولى مراحل التّعهّد بضحيّة العنف يكون في الاعتراف بأنّها ضحيّة عنف. وهذا قد يعزّ أحيانا في مجال العنف الرّقمي. فأسرة المعتدي على «سهام» اتّصلت بها بعد القبض على المعتدي لتطلب منها أن تتنازل عن شكواها، وهم يحتجّون بأنّ العنف الرّقمي الّذي تعرّضت له بنشر صور حميمة مفبركة لها ليس أمرا خطيرا ولا يقارن بالضّرب أو العنف المادّيّ. أمّا «أميمة» الّتي تشتكي من تلكّؤ القضاء في معاقبة المعتدي الرّقمي عليها، فإنّها تقول: «**ألن يهتمّوا بقضيّتي إلاّ عندما يسيل الدّم؟**». وفي كلامها هذا إشارة واضحة إلى أنّ كثيرا من المتدخّلين في مسائل العنف ضدّ النّساء يعتبرون العنف الرّقمي أقلّ خطورة من العنف المادّيّ مثلا، ربّما لأنّ آثار الأوّل ظاهرة أمّا آثار الثّاني فنفسيّة عميقة في جلّ الأحوال.

إنّ ما يزيد العنف الرّقمي خطورة اتّصاله بمجموعة من المعتقدات الخاطئة الّتي نودّ عرضها والردّ عليها:

المعتقد الخاطئ

لا يمكن اعتبار العنف الرّقمي ذي الطّابع الجنسيّ عنفا فعليّا نظرا إلى انعدام الاتّصال الجسديّ الفعليّ...

لا يمكن اعتبار العنف الرّقمي ذي الطّابع الجنسيّ عنفا فعليّا في حال كان الطّرفان يعرفان بعضهما بعضا ويقيمان علاقة معا (زوجان، خطيب وخطيبة، صاحب وصاحبة...).

ما لم تبح الضّحيّة بما تتعرّض له، فهذا يعني أن لا وجود لاعتداء.

العنف الرّقمي أقلّ وطأة على الضّحايا في حال عدم وجود اتّصال مباشر بين الضّحيّة والمعتدي في الحياة الفعليّة.

يكفي أن تقطع الضّحيّة اتّصالها الافتراضيّ مع المعتدي حتّى يتوقّف الاعتداء الرّقمي (تغيير كلمة المرور، إغلاق الصّفحة على الشّبكات الاجتماعيّة...).

الجواب

كلّ محتوى جنسيّ مسلّط على الضّحيّة دون موافقتها (إرسال صور جنسيّة أو تحرّش أو تهديد ذو خلفيّة جنسيّة) يعتبر عنفا جنسيّا وإن لم يتمّ من خلال اتّصال جنسيّ مباشر، وهو عنف خطير ذو آثار صادمة في أغلب الأحيان.

العنف الرّقمي ذو الطّابع الجنسيّ يمكن أن يتمّ ضمن علاقات حميمة خاصّة في غياب الموافقة المستنيرة للضّحيّة (حال أحلام الّتي يرسل لها صاحبها صورا جنسيّة في حين أنّها ترفض ذلك).

عدم البوح لا يعني غياب الاعتداء. وسبب عدم البوح أحيانا هو عدم وعي الضّحيّة بالعنف الرّقمي المسلّط عليها، وصعوبة كشف ما تتعرّض له خوفا من مواقف المجتمع. وهذاحال بلقيس الّتي صمتت طويلا عن الاعتداء الّذي تعرّضت له خوفا من موقف عائلتها لو عرفوا أنّها على علاقة افتراضيّة بشابّ.

تأثير العنف ليس حكرا على اتّصال المعتدي بالضّحيّة، فقد أسلفنا أنّ التّهديد وهو سائد في العنف الرّقمي ينتج لدى الضّحيّة خوفا ورعبا لهما آثار كبيرة ومدمّرة أشرنا إليها.

سرعة انتشار المعلومات ويسر إنشاء حسابات مزيّفة وانفتاح الشّبكات يجعلان القطع مع المعتدي أمرا صعبا.

2 دور الأرضيّة الثّقافيّة في تكريس خطورة العنف الرّقمي تجاه المرأة في تونس

من خلال استقرائنا واقع العنف الرّقمي على المرأة في تونس، تبيّنآ وجود تأثير واضح للسّياق الثّقافي في تلوين هذا العنف. وهذا منطقيّ إذ أنّ العنف المسلّط على المرأة ينغرس في سياق اجتماعيّ وثقافيّ يتأثر به المعتدي وتتأثّر به الضّحيّة ويتأثّر به الشّهود. ويشمل السّياق الثّقافيّ المخيال الجماعيّ وتمثّله للمرأة والرّجل وعلاقتهما بعضهما ببعض، كما يشمل التّمثّل الجماعيّ للعنف وللعلاقات وللمحاسبة القانونيّة وللأخلاق إلخ... وسننظر في تأثير هذا السّياق الثّقافيّ في خطورة العنف الرّقمي ضدّ المرأة في تونس من خلال ديناميكيّة العلاقة بين المعتدي والضّحيّة، قبل الاعتداء وبعده، ومن خلال موقف الشّهود من العنف الرّقمي.

1. من خلال ديناميكيّة العلاقة بين المعتدي والضّحيّة

أبرز ما يميّز ديناميكيّة العلاقة بين المعتدي والضّحيّة في العنف الرّقمي هو التّناظر بين وهم القوّة (ثقافيّا) لدى المعتدي ووهم الهشاشة (ثقافيّا) لدى الضّحيّة. ويتجسّم ضربا الوهم هذان قبل الاعتداء وبعده.

لن نكرّر في هذا المستوى ما أسلفناه من استمداد المعتدي قوّته من خصوصيّة الوسيط الرّقمي الّذي يسمح له بالتّخفّي وامتداد الاعتداء... فما يعنينا هنا هو أن نبيّن استناد العنف الرّقمي إلى التّمثلات الثّقافية ليعمّق وهم الهشاشة لدى الضّحيّة ووهم القوّة لدى المعتدي. ومن هذه التّمثّلات نذكر:

أ.اعتبار الزّواج الإنجاز الأهمّ للمرأة

إنّ المخيال الثّقافيّ في تونس يجعل من الزّواج الإنجاز الأهمّ للمرأة مهما يكن مستوى تعليمها ومهما يكن عملها أو دورها في المجتمع. وقد أشارت «سهام» إلى أنّها تزوّجت مرّة أولى فقط لإرضاء المجتمع، وأسلفنا ما عاشته «سهام» بعد العنف الرّقمي من عودة المكبوت كتطليق زوجها لها لأنها أنجبت ثلاث بنات. ونظرا إلى الأهمّيّة الاعتباريّة للزّواج، فإنّنا نجد المعتدي يبني سيطرته على الضّحيّة من خلال استراتيجيا التّعلّق بالوعد بالزّواج. وهذا ما تجسّم في علاقة الحبيبين الوهميّين «أحمد ومروان» بالضّحيّتين «بلقيس ولبنى»، وهذا ما تجسّم في علاقة خطيب «أميمة» بها. ونجد نفس الوعد من «صاحب» «أميمة» والمعتدي عليها، فقد أوهمها بأنّه خطيبها وأنّه من الطّبيعيّ أن يكون له نفاذ إلى حسابها وكلمة المرور به.

وهذا الوعد يفتح للمعتدي باب السّيطرة على الضّحيّة لأنّها تخشى أن يتراجع المعتدي عن وعده لها بالزّواج، وعندما تتحقّق هذه السّيطرة تصبح الضّحيّة تحت سيطرة المعتدي، فتحاول أن ترضيه بشتى الطّرق بما في ذلك طريقة أن ترسل له صورا حميمة لها. ومن مظاهر سيطرة المعتدي على ضحيّته الّتي وعدها بالزّواج ما طلبه المعتدي من «لبنى» من أن تحذف كلّ صورها من الفايسبوك ومن أن تغيّر الصّورة الشّخصيّة لحسابها وقد اختار لها هو صورة أخرى سمح لها بأن تنشرها.

والمعتدي الرّقمي يعرف جيّدا القيمة الاعتباريّة للزّواج لدى الضّحيّة، ولذلك عندما هدّد المعتدي الضّحيّة «أميمة» بكشف صورها الحميمية نفّذ تهديده بتسريب صورها لخطيبها الجديد قبل أن يسرّبها لأسرتها. وتواصل المعتدي مع الخطيب الجديد عبر الميسنجر في حوار طويل.

وبعد ذلك الحوار وبعد مشاهدة الصّور قرّر الخطيب الثّاني فسخ خطوبته مع «أميمة» رغم تأكّده من براءتها. وموقف الخطيب هذا يندرج في سياق المخيال الاجتماعيّ الشّائع الّذي جعل المعتدي «ينجح» في تحقيق هدفه.

ومن مظاهر أهمّية الزّواج الاعتباريّة في تكريس العنف الرّقمي ما لاحظناه من أنّ اختيار الضّحيّة الطّلاق أو اختيارها قطع العلاقة مع الشّخص الّذي تقيم معه علاقة هو من العوامل الّتي تذكّي العنف الرّقمي. وهذا ما عاشته «سنية» الّتي أكّد لها زوجها أنّ نشر صورها هو نوع من أنواع الانتقام منها بعد أن تمسّكت بالطّلاق. بل إنّ الطّلاق نفسه قد يعتمد لوصم الضّحيّة، وهذا ما تجلّى في الاعتداء على «سهام» التي أنشأ لها المعتدي حسابا وهميّا قدّمها على أساس أنّها: «**مطلّقة تبحث عن المتعة**».

ومن اللاّزم أن نذكّر بأنّ أهمّية الزّواج الاعتباريّة تذكي وهم القوّة لدى المعتدي ووهم الهشاشة لدى الضّحيّة بعد حدوث الاعتداء الرّقمي أيضا. فمن ذلك أنّ «بلقيس» قد رفضت أن تشكو المعتدي للقضاء رغم توفّر قرائن الإدانة ورغم تشجيع الكثيرين لها، وذلك لأنّ خطبتها قد تمّت وهي تخشى أن يعرف الخطيب الجديد بما تعرّضت له فيتراجع عن الزّواج منها.

ب. سهولة وصم المرأة بالجسد: معضلة الشّرف

أشرنا إلى أنّ عددا كبيرا من الاعتداءات الرّقمية تستند إلى التّهديد بنشر صور حميمة أو تستند إلى نشر تلك الصّور أصليّة كانت أم مركّبة. وهذا يبيّن أنّ جسد المرأة يتّخذ في العنف الرّقمي مجالا للوصم. قد يكون الوصم بسبب لباس بحر (صابرين) أو بسبب ارتداء ملابس داخليّة (أميمة) أو بسبب عدم ارتداء الحجاب (سنية) أو بسبب ارتداء شورط (رانيا). وهذا الوصم بالجسد مميّز للعنف الرّقمي ضدّ النّساء إذ لا نجد عنفا رقميّا ضدّ الرّجال قائما على وصمهم بأجسادهم. وقد عبّرت «أميمة» عن ذلك بشكل عفويّ إذ قالت: «لا أتصوّر أنّ أي امرأة ترضى بأن تنشر لها صور خليعة». ولم تقل «أميمة» إنّها لا تتصوّر أنّ أيّ «شخص» أو أيّ «إنسان» يرضى بأن تنشر له صور خليعة. لقد حصرت الخجل من عرض الجسد على الفضاء الرّقمي في المرأة وحدها.

ويتّصل العنف الرّقمي ضدّ النّساء بوصم جسدها بمسألة الشّرف. وهذا ما أكّدته «سهام» إذ أكّدت أنّ «محاربة المرأة تكون بما يمسّ من شرفها». وعرض الجسد في الفضاء الرّقمي يحوّل المرأة من عفيفة شريفة في المخيال الجمعيّ إلى عاهرة. وهذا ما أزعج «سنية» الّتي تؤكّد أنّ أشدّ ما آلمها هو أنّ طليقها اتّهمها بالعهر. وكرّرت أكثر من مرّة عبارة: «**بعد ما أنا طلقت، ضربني في شرفي**» «**طعنني في شرفي**».

ووعي المعتدي بهذا الضّغط الاجتماعيّ المسلّط على جسد المرأة يجعله يتوهّم أنّه في موضع قوّة، لذلك أكّد المعتدي على «أميمة» لها أنّ صورها نعمة أصابته وأنّه «سيسترزق منها» لأنّ الرّهان هامّ، وهو شرف «أميمة». ومن أهمّية مسألة الشّرف هذه نجد خطيب «أميمة» الجديد يتخلّى عنها بعد أن رأى الصّور الّتي نشرها لها المعتدي، بل إنّه قال لها: «**نظّف روحك وبعد أرجع لي**». ويذكّر هذا الخطيب بتمثّل اجتماعيّ ثقافيّ هامّ قوامه أنّ جسد المرأة ليس ملكها هي. وإنّما هو ملك العائلة، وبصفة أدقّ ملك ذكور العائلة. ومن ثمّ فإنّ عرض الجسد ليس اعتداء على الضّحيّة بقدر ما هو اعتداء على ذكور العائلة تعدّ المرأة متواطئة فيه وإن كانت هي ضحيّة العنف. ولذلك حبس أخوا «صابرين» أختهما وضرباها. «**كيفاش تتصور عريانة؟ طيحت لنا قدرنا، أحنا رجال شوهت لنا تصويرتنا**». وقد يطال العنف اللفظيّ الرّقمي في أحيان كثيرة الأب والأخ لأنّهما وفق التمثّل الثّقافيّ السّائد قد فشلا في التّحكّم في عرض الضّحيّة لجسدها حتّى وإن كان ذلك العرض اعتداء رقميّا تعرّضت له المرأة وليس اختيارا منها. ولأنّ الجسد ملك للأسرة، فإنّ التّعاليق الشّائعة على الفضاء الرّقمي كثيرا ما تساند الأهل: «**خواتها مسكّرين، مساكن ما يحبوش**

الشيء هذاك». بل قد تحيل التّعاليق أيضا على تقصير الأهل في تقويم سلوك الضّحيّة. «كيفاش تلبس هكاكه»، «بوك وين؟». وانتشر مصطلح «الدّيوث» في شتم الرّجال تعبيرا عن كلّ ذكر لا يستطيع التّحكّم في نسائه وينسى أنّ المرأة لا وجود لها مستقلاّ في ذاتها، وإنّما هي مجرّد عرض للرّجل وشرف لذكور العائلة. ومثل هذا الاعتداء على الرّجال يرسّخ الأدوار الجندريّة التّقليديّة ويساهم في إغلاق أبواب المساندة الّتي يمكن أن تجدها ضحيّة العنف الرقمي من محيطها الرّجاليّ.

ولا ننسى من جهة أخرى أنّ الاعتداء الرّقميّ على الذّكور في هذا المستوى ليس مقصودا به الذّكور أنفسهم، وإنّما المقصود به النّساء. فنحن في سياق شبيه بسياق استعمال النّساء كأسلحة حروب، فالمرأة في مستوى العنف الرّقميّ هي سلاح يستعمله الذّكور لشتم بعضهم بعضا بعدم قدرتهم على «لجم» نسائهنّ، وهي عبارة استعملها بعض المعتدين الرّقميّين في بعض صفحات النّساء التّونسيّات.

ت. المرأة لها أدوار مخصوصة لا تخرج عنها

من الاعتقادات الثّقافيّة السّائدة التي يستند إليها المعتدي الرّقمي على المرأة أنّنا في مجتمع يعدّ المرأة ضعيفة إزاء الرّجل. وهذا ما عبّر عنه طليق «سنية» الّذي أكّد لها أنّها عاجزة عن أن تلحق به أيّ أذى لا أثناء الاعتداء ولا بعده: «**ما عندك وين توصل، لو كان عندك ريح ذرّي عشرة**». و«سنية» نفسها تستبطن هذا الضّعف الأنثويّ إذ تؤكّد: «**طليقي يستصغرني دوما ويتصوّرني عاجزة**».

وليس هذا التّمثّل التّراتبيّ للعلاقة بين الرّجال والنّساء هو المنطلق الوحيد لوهم القوّة لدى المعتدي. وإنّما يستند العنف الرّقمي على المرأة أيضا إلى تمثّل ثقافي لدور المرأة في المجتمع. وكلّما خرجت المرأة عن هذا الدّور زاد إمكان تحوّلها إلى ضحيّة للعنف الرّقمي.

يقوم هذا الدّور المثاليّ على أن تكون المرأة زوجة وأمّا تعتني بأبنائها وتقوم بشؤون المنزل، وهذا ما كشفت عنه بعض التّعاليق على المواقع الاجتماعيّة:

«هههه استحي على حالك اذهبي ربي أطفالك وكفاك من الهرطقة» أو «برّه امشي شدّ قصعة صابون خير لك من الفايسبوك».

ويفترض هذا الدّور الاجتماعيّ أن تكون المرأة مستورة في لباسها، وأن «**تستر**» حتّى لسانها، فتكون صامتة قارّة في الفضاء الخاصّ ولا تخرج عنه:

«وبالعربي برا أستر روحك وشد دويرتك»

«كان عليك أن تكتمي أنفاسك وتبلعي لسانك».

وقد يظهر هذا التّمثّل الجندريّ التّقليديّ لدور المرأة المثاليّ بعد الاعتداء إذ تحجم الضّحيّة أحيانا عن اللّجوء إلى القضاء خوفا من نظرة المجتمع وأحكامه. وهذا ما عبّرت عنه «سنية» إذ كان أوّل ما تطرّقت له مع الأمنيّ الّذي استمع إليها هو تساؤلها حول وجود جلسة علنيّة. وهي تقول: «**أنا شخصيّة معروفة من كثيرين ولي حرفاء، وكان باش يسمعو باش تصير شوشرة**». في هذا السّياق نجد مرّة أخرى الخوف من الفضيحة الّذي أسلفنا الحديث عنه.

ث. ضمور الحرّيّات الشّخصيّة

يستند العنف الرّقمي ضدّ المرأة أيضا إلى ضمور مبدإ الحرّيات الشّخصيّات في تونس. فالحرّية الشّخصيّة في المنظومة المواطنيّة الحديثة يحدّها القانون وحده، أمّا في تونس فيحدّها المخيال الجمعيّ الثّقافيّ وهو عموما مخيال محافظ. وقد يستند المعتدي الرّقمي إلى ذلك المخيال الّذي يصم المرأة أكثر من الرّجل عندما تشرب خمرا (أشرنا إلى الصّورة المركّبة للممثّلة الّتي تشرب خمرا) أو عندما ترتدي شورتا (حكاية «رانيا» الّتي أسلفناها).

2. من خلال موقف الشّهود من العنف الرّقمي

تعريف الشّهود

نعتبر شاهدا على العنف الرّقمي كلّ من يشهد على الاعتداء الرّقمي، وذلك سواء أكان شاهدا على العنف عبر الشّبكة الرّقمية أم كان من المحيطين بالضّحيّة في الواقع الفعليّ. وتنتمي عائلة الضّحيّة وأصحابها ممّن هم على علم بالعنف الرّقمي إلى مجموعة الشّهود.

- **مساندة الضّحيّة**

هناك حالات نجد فيها شهود العنف الرّقمي على المرأة يساندون الضّحيّة. وأضعف أنواع هذه المساندة هو رفض متابعة الاعتداء الرّقمي والانسحاب في صمت. وهذا ما أشارت إليه «أميمة» مؤكّدة أنّ بعض صاحباتها اكتفين بمغادرة المجموعة الّتي نشر فيها المعتدي صورها الحميمة.

وقد تكون مساندة الضّحيّة مساندة رمزيّة بتهوين الأمر على الضّحيّة وتأكيد أنّ موقف الشّهود منها لم يتغيّر بفعل الفضيحة الرّقمية. وتجسّم ذلك مع أصدقاء «أميمة» الّذين طلبوا منها عدم الاكتراث بما جرى وعبّروا لها عن المساندة المطلقة بقولهم: «**مهما جرى، فإنّ احترامنا لك وتقديرنا سيظلّ كما هو بل لعلّه زاد**». وبنفس الأسلوب تقريبا ساند أصدقاء «رانيا» في المنظّمة الّتي تشتغل بها صديقتهم. أمّا أخوا «سهام»، فقد عبّرا لها عن عدم اكتراثهما بالصّور الحميميّة المركّبة الّتي نشرها المعتدي. بل أكّدا لها أنّه حتّى إذا كانت الصّور غير مركّبة، فإنّهما يحترمان حرّيتها الشّخصيّة. وقالا لها: «**لنفترض أنّ الأمر صحيح، ولنفترض حتّى أنّك نشرت فيديو لك، فأنت حرّة، تلك حياتك، ولا علاقة للغير بها ولا حقّ لهم بالتّدخّل فيها**».

وقد تتجاوز المساندة الكلام المشجّع ومدّ يد العون النّفسيّ لتغدو مساندة فعليّة في الفضاء الرّقمي:

فمن ذلك أنّ صديقة «أميمة» قد وضعت على ذمّتها حسابها الفايسبوكيّ الخاصّ بها حتّى تتمكّن «أميمة» من متابعة الاعتداء عليها والنّظر فيما يكتبه المعتدي وينشره. أمّا أصحاب «صابرين» فقد قاموا بالتّبليغ عن حساب المعتدي تبليغا جماعيّا.

وقد تكون مساندة الشّهود الفعليّة بردّ الفعل والتّهجّم على المعتدي. وهذا ما قام به أصحاب «أميمة» إذ شتموا المعتدي وندّدوا بما اقترفته يداه.

وقد تكون المساندة الفعليّة بدعوة الضّحيّة إلى رفع الأمر إلى القضاء. فقد شجّع أبو رانيا ابنته على أن تشتكي المعتدين الرّقميين، وشارك زوج «سهام» زوجته الضّحيّة في رفع قضيّة بالمعتدي.

وعموما يكون المساندون من أصحاب الضّحيّة أو بعض أقاربها. وقد يكون الشّهود المساندون للشّخصيات العامّة ممّن لا علاقة لهم فعليّة بالضّحيّة وإنّما هم يعرفونها في الفضاء العامّ وحده. وتبيّن الدّراسة أنّ أغلب مساندي ضحايا العنف الرّقمي هنّ من النّساء. وهذا ما أشارت إليه «رانيا» مؤكّدة أنّ أغلب طلبتها الذّكور استنكروا صورها المنشورة بالشّورط، في حين ساندتها طالباتها. لكنّ هذا الرّأي ليس عامّا إذ أنّ «سهام» مثلا تشير إلى أنّ عددا كبيرا ممّن استحسنوا الاعتداء عليها هنّ من النّساء.

ومن المفيد أن نشير في هذا المستوى إلى أنّ مساندة ضحيّة العنف الرّقميّ تكون أكبر في حال تصوّر الشّهود أنّ الضّحيّة ليست «لها أيّ مسؤوليّة» في الاعتداء الّذي تعرّضت له، وذلك إذا تعرّض حسابها للقرصنة أو إذا سرقت معطياتها الشّخصيّة. وهذا ما جرى لسنية، فقد ساندتها إحدى أختيها معتبرة أنّ زوج سنية هو المخطئ إذ سمح لنفسه بالاطّلاع على المعطيات الموجودة في هاتفها الجوّال دون إذنها. صحيح أنّ البعض يحمّل الضّحيّة ذنب الجهل الرّقميّ، ولكنّ ذنب الجهل الرقميّ أقلّ وزرا بالنّسبة إلى المخيال الاجتماعيّ من إقامة علاقة رقميّة مع أحد الشّبّان. وفي هذه الحال يقلّ احتمال مساندة الضّحيّة دون أن يغيب تماما.

ويمكن أن نعتبر أنّ هذا النّوع من المساندة «المشروطة» هي مساندة زائفة. فضحيّة العنف الرّقميّ هي ضحيّة في كلّ الأحوال سواء أكان العنف نتاج سرقة لمعطياتها أو نتيجة إقامة علاقة طوعيّة مع المعتدي لا يمكن أن تكون بأيّ حال من الأحوال مبرّرا للعنف الرّقميّ.

- **مساندة المعتدي**

بيّنت الدّراسة وجود بعض الشّهود المحايدين الّذين يكتفون بمعاينة الاعتداء دون التّعبير عن أيّ موقف. وهذه المتابعة السّلبيّة هي أدنى ضروب مساندة المعتدي. فمشاهدة العنف دون التّعبير عن الامتعاض منه ودون التّنديد به ودون القيام بواجب الإشعار هو ضرب من ضروب التّطبيع معه. على أنّ مساندة المعتدي قد تتجسّم بأشكال مباشرة مختلفة تعبّر جميعها عن المخيال الثّقافيّ السّائد.

تحوّل الشّهود إلى معتدين في نوع من التّكاتف «الذّكوريّ»: قد تكون مساندة المعتدي بتقديم يد العون له في اعتدائه.

تكون المساندة بتبنّي ما يقوله المعتدي:
في هذه الحال يصدّق الشّاهد المعتدي الرّقمي تصديقا تامّا ويتصرّف مع الضّحيّة من منظور المعتدي. وهذا ما جرى لـ«صابرين» الّتي أصبح بعض المارّين في الشّارع يتغامزون حولها وينعتونها بـ«صاحبة الصّور». وهذا ما جرى لـ«أميمة» الّتي قام بعض أصحابها بوصمها أخلاقيّا بعد مشاهدة الصّور قائلين: «هي تبدو ظاهريا فاضلة كالملائكة في حين أنّها في واقع الأمر عديمة الشّرف».

وقد لا يكون تصديق المعتدي تصديقا كاملا، ففي بعض الحالات يظهر الشّهود تصديقا للضّحيّة ومساندة لها. ولكنّ الضّغط الاجتماعيّ يجعل هذا التّصديق يتحوّل إلى شكّ في الضّحيّة ويتحوّل أحيانا إلى تبنّ لموقف المعتدي. وهذا ما أسرّت به «سنية» إذ أكّدت أنّ «كلام أختها يندّد ظاهريّا بسلوك المعتدي، ولكنّ كلامها بين السّطور يوحي بأنّها تشكّ في أختها». فهي تسألها أحيانا عن الشّخص الّذي يدّعي طليقها أنّها على علاقة به، وتجد «سنية» نفسها تفسّر كلّ مرّة أنّ المعتدي كاذب في ادّعاءاته، وأنّ الصّور الّتي سرقها من هاتفها صور تعبّر عن علاقة عاديّة لا شيء مخجل فيها.

تكون المساندة بتداول ما نشره المعتدي
وقد تتجلّى مساندة المعتدي من خلال نشر مضمون الاعتداء الرّقمي دون أيّ تثبّت. فـ«رانيا» مثلا تقول إنّ الكثيرين نشروا صورتها دون أن يكلّفوا أنفسهم عناء التّأكّد من أنّها صورة مركّبة أو صورة حقيقيّة. وتنقل «أميمة» في هذا الصّدد أنّ أحد أصدقائها عرض على المعتدي أن يساهم في توسيع رقعة نشر الصّور الحميمية لـ«أميمة» من خلال نشرها عبر حساب مزيّف. وقد علمت «أميمة» بالأمر من خلال المعتدي نفسه الّذي أكّد لها أنّ أقرب النّاس إليها يمكن أن يساهموا في نشر صورها عبر الفضاء الرّقمي.

تكون المساندة بمشاركة المعتدي اعتداءه على الضّحيّة
وقد تكون مساندة المعتدي بالمشاركة في شتم الضّحيّة معه. وهذا ما أكّدته «رانيا» إذ شارك طلبتها المعتدين في شتمها على

الفايسبوك. وفي هذه الحال يتحوّل الشّاهد على الاعتداء بدوره إلى معتد. وفي بعض الأحيان تتحوّل المساندة في الشّتم إلى حملة كبيرة يشارك فيها المعتدي الأصليّ مع شهود الاعتداء الّذين يتحوّلون إلى معتدين. وكثيرا ما يتجسّم هذا الأمر في حال شتم ضحيّة من الشّخصيّات العامّة حيث يتحوّل العنف اللّفظيّ إلى سحل جماعيّ يستمدّ فيه كلّ معتد قوّته من الآخرين.

ومن اللاّفت للانتباه أنّ بعض المعتدين على الضّحيّة قد يكونون من أقرب النّاس إليها. وقد يكون اعتداؤهم نوعا من العقاب لها. وهذا ما عاشته «صابرين» إذ بعد أن نشر المعتدي صورها الحميمية على الشّبكة، ضربها أخواها وحبساها في المنزل مدّة ست أشهر.

تكون المساندة بتحقيق أهداف المعتدي

بعض الشّهود لا يساندون المعتدي مباشرة في اعتدائه. بل إنّ بعضهم قد يتظاهر بمساندة الضّحيّة فيما تعرّضت له من عنف رقميّ. ولكنّهم رغم هذه المساندة الظّاهرة يساعدون المعتدي في تحقيق أهدافه بمنع الضّحيّة من المشاركة في مسائل الشّأن العامّ مثلا. وهذا ما عاشته «سهام» الّتي طلب منها زملاؤها في الحزب أن لا تترشّح على رأس القائمة الانتخابيّة قائلين إنّه حتى وإن كانت الصور مركّبة فإنّ تداولها على الشّبكة يؤثّر تأثيرا سلبيّا في صورة الحزب. ولئن أمكن تفسير هذه المساندة للمعتدي بالتّنافس بين «سهام» وزملائها على رئاسة الحزب، فإنّ بعض صديقات «سهام» اللّواتي لا علاقة لهنّ بالحزب، قد ساهمن أيضا بشكل غير مباشر في مساعدة المعتدي على تحقيق أهدافه إذ طلبن من سهام أن تتخلّى عن السّياسة داعيات إيّاها إلى الاهتمام بأبنائها وزوجها وبيتها، أي إلى تجسيد الصّورة المثاليّة للمرأة تجنّبا للاعتداء الرّقمي.

ومن الجدير بالملاحظة في هذا المستوى، أنّ مساندة الضّحيّة أو عدم مساندتها ليسا في ارتباط بمستوى محيط الضّحيّة الاجتماعيّ أو الثّقافيّ أو الاقتصاديّ. فقد وجدنا من خلال المحادثات أسرا ذات دخل اقتصاديّ ضعيف، ولكنّها ساندت ابنتها الّتي تمّ الاعتداء الرّقميّ عليها، بل اقترضت الأسرة مالا من أجل تكليف محام بالقضيّة، وهذه حال «حياة» الّتي ساندها أبواها مساندة مطلقة. وفي مقابل ذلك وجدنا أسرا ذات ثقافة عالية ودخل اقتصاديّ كبير، ولكنّها وقفت من ضحيّة العنف الرّقميّ موقفا سلبيّا.

إنّ التّعبيرة الثّقافيّة أعمق وأشمل من المستوى الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ للضّحيّة، ذلك أنّ مساندة الشّهود للمعتدي، ومهما يكن نوعها تمثّل نوعا من أنواع التّكاتف الذّكوريّ ضدّ الضّحيّة. وهذا ما عبّر عنه بعض السّاخطين على «رانيا» إذ قالوا بالحرف الواحد: «**لو كان لديكم رجال لقتلتم هذه الفاسقة**». ونحن نعتبر أنّ مساندة المعتدي هي اعتداء ثان ينضاف إلى الاعتداء الأصليّ الأوّل. ويزيد في وهم القوّة لدى المعتدي ووهم الهشاشة لدى الضّحيّة.

- **البطريركيّة أو الخوف من العائلة**

عرضنا إلى حدّ الآن للشّهود الحاضرين على الاعتداء. لكنّ علاقة العنف الرّقمي تقوم أيضا على شهود غائبين فعلا وموجودين بالقوّة. وهم شهود يستمدّ منهم المعتدي وهم قوّته، ويزيدون في تعميق هشاشة الضّحيّة. إنّ تهديد الضّحيّة يكون استنادا إلى التّمثّل الثّقافي للبطريركيّة بما هي نظام ثقافيّ قائم على السّلطة الأبويّة خصوصا والذّكوريّة عموما. وهذا التّمثّل البطريركي للمجتمع تشترك فيه الضّحيّة والمعتدي والشّهود. فالمعتدي يهدّد الضّحيّة في جلّ الأحيان بفضحها أمام العائلة، وخصوصا بفضحها أمام ذكورها. وهذا ما قام به المعتدي على «لبنى» إذ كان يهدّدها قائلا: «**إنّي أمتلك رقم هاتف خالك وأخيك وأبيك**».

وهذا التّهديد يعمّق هشاشة الضّحيّة ويولّد لديها خوفا كبيرا أقرّت به «سنية»: «**لقد خفت كثيرا لأنّه كلّم في البدء أختي. وأختي تصدّقني. لكن تصوّروا لو أنّه بدل الاتّصال بأختي قد اتّصل بأبي أو أخي. وحتّى إن لم يصدّقاه لأنّهما يعرفان أخلاقي، فمن المتوقّع أن يداخلهم الشّكّ**». وتضيف «سنية»: «**لقد أمضيت ليالي طويلة بلا نوم خوفا من أن يتّصل طليقي بأخي**». وتفسّر «سنية» خوفها هذا بأنّ الرّجال التّونسيّين مهما تكن ثقتهم في «نسائهم» كبيرة، فإنّهم لن يقبلوا أيّ مساس بشرفهنّ. وشهود العنف الرّقمي أنفسهم ينتمون إلى هذا الحوض الثّقافيّ البطريركي نفسه. فأخت «سنية» نفسها تؤكّد للضّحيّة: «**أنا أثق بك، لكن لو اتّصل طليقك بأبيك أو بأخيك فلن يتفهّما**». وأفضل تعبير عن سطوة السّلطة الأبويّة بما هي توفّر دعما للمعتدي وتنشئ وهم هشاشة لدى الضّحيّة ما قالته «ميساء» أخت الضّحيّتين «لبنى وبلقيس» : «**لقد علم أغلب المحيطين بنا بالاعتداء الرّقمي الّذي تعرّضت له أختاي إلاّ أبي... أنّه أبي وما أدراك... أتصوّر أنّ الله يمكن أن يسمع ويتفهّم أمّا أبي فلا**».

ومن اللّطيف أن نلاحظ أنّ المخيال الثّقافيّ البطريركيّ لا يوفّر فقط مجال هشاشة للضّحيّة التي وقع عليها الاعتداء، وإنّما هو يكون من عوامل هشاشة نساء أخريات بما يحوّلهنّ إلى ضحايا للعنف بالقوّة. فمن ذلك مثلا أنّ صاحبة «صابرين» الحميمة قد قطعت كلّ تواصل لها بـ«صابرين»

بعد نشر صور هذه الأخيرة. ولم تقطع صاحبة «صابرين» العلاقة اقتناعا منها بأنّها مخطئة، وإنّما قطعت علاقتها بها لأنّ خطيبها هدّدها بفسخ خطوبتهما إن هي بقيت على اتّصال بصابرين. إنّ هذه الصّاحبة رغم تأكّدها من «براءة» صديقتها اختارت أن تستجيب لطلب خطيبها خوفا من أن يقطع علاقته بها.

• تحميل الضّحيّة ذنب العنف الرّقمي

من الشّائع أن يحمّل الشّهود الضّحيّة ذنب العنف الرّقمي. وفي هذه الحال تتحوّل الضّحيّة إلى مخطئة، ويتمّ في الآن نفسه تبرئة المعتدي. وقد يكون تحميل الضّحيّة ذنب العنف الرّقمي في أدنى الأحوال بتذكيرها بأنّها مقصّرة في الحماية الرّقمية. وهذا ما قالته إحدى صاحبات «أميمة» لها: «**أنت السّبب في كلّ ما جرى لك، ولا تحسنين التّصرّف، فكيف تعطين رقم حسابك لشخص سواك؟**». وتؤكّد «أميمة» أنّها أحسّت في كلام صاحبتها بنوع من الشّماتة. ولكنّ هذا لم يمنع أنّ ذلك الكلام قد نجح في جعلها تحسّ بالذّنب فقالت: «إنّه خطئي أنا. لقد أعطيته كلمة المرور». وقد يذهب بعض الشّهود إلى اعتبار أنّ الضّحيّة هي المسؤولة الوحيدة عن الاعتداء الّذي تعرّضت له. ومن ثمّ فلو كان سلوكها في الواقع الفعليّ أو الافتراضي مختلفا لما كان الاعتداء. لذلك تكرّر اللّوم باعتماد عبارات تبدأ بـ«لو». قأخت «سنية» حمّلتها الذّنب قائلة: «**لو لم تتحدّثي مع الرّجل الآخر لما هدّدك طليقك بنشر صورك الحميمية**». وأصحاب «رانيا» قالوا لها: «**لو لم تنشري صورتك بالشّورط لما جرى لك ما جرى**». وقد يكون تحميل الضّحيّة وزر الاعتداء تحميلا مباشرا. وهذا ما قيل لأختي «ميساء»: «**أنتما المخطئتان. فهل هذا لباس يليق حتى تلبساه؟**». وبعض أصحاب «سهام» عبّروا عن شماتتهم بإقرارهم أنّ الضحيّة تستأهل ما جرى لها قائلين: «**إنّها تستأهل ما جرى لها. فهي قد أهملت بيتها وأبناءها واشتغلت بالسياسة**».

هنا يتحوّل العنف الرّقمي في نظر الشّهود من كونه اعتداء على الضحيّة إلى اعتباره جزاء لها. وهذا ما يجعل الضّحيّة تندرج في مجال التّبرير بمحاولة إقناع الآخر أو العين الاجتماعيّة بأنّها بريئة. فـ«أميمة» مثلا أكّدت أكثر من مرّة أنّ تسليمها المعتدي كلمة المرور الخاصّة بها كان بهدف المشاركة في اللّعب وأنّها لم تتصوّر أنّ بإمكانه ولوج حسابها. و«سنية» بدورها تكرّر أنّ ما تبادلته من رسائل مع رجل آخر بعد طلاقها هي رسائل لا تدينها في شيء. وتدعو أختها إلى الاطّلاع على ما فيها قائلة: «**هي رسائل ليس فيها شيء**». وهي تحاول أن تقنع عائلتها بأنّ طليقها يبدو أمامهم هادئا ومسالما، ولكنّه في حقيقة الأمر عنيف، بل إنّها ذهبت حتّى إلى تسجيله دون علمه حتّى تثبت لعائلتها اعتداءه عليها. وهنا نتبين أنّ سعي الضّحيّة إلى التّبرير نتيجة للضّغط الاجتماعيّ المسلّط عليها، قد بلغ بها حدّ الوقوع في اعتداء رقميّ أيضا.

3. من خلال خطر تيسير تحقّق أهداف العنف الرّقمي تجاه المرأة

أسلفنا الإشارة إلى الاستهانة بالعنف الرّقمي نفسه في مقارنته بسائر ضروب العنف ضدّ المرأة. أمّا في هذا المستوى فإنّنا نريد أن نعرض لدور الأرضيّة الثّقافيّة في تيسير تحقّق أهداف العنف الرّقمي ضدّ المرأة، وخطر ذلك.

أ. تكريس النّظرة الدّونيّة التّقليديّة للمرأة...المرأة موضوع وليست ذاتا

ينشد العنف الرّقمي في كثير من الأحيان تكريس النّظرة الدّونيّة التّقليديّة للمرأة. وأبرز وجوه ذلك اعتبار المرأة موضوعا ليس من حقّها التّحوّل إلى ذات. ومن ذلك أنّ منطلق العنف الرّقمي الّذي سلّطه طليق «سنية» على زوجته السّابقة هو أنّها هي الّتي بادرت برفع قضيّة في الطّلاق. وهذا ما أكّدته سنية إذ قالت: «**إنّ طليقي يريد من خلال الاعتداء الرّقمي عليّ أن يشوّه صورتي أمام عائلتي مبيّنا أنّي طلبت الطّلاق لأسباب أخلاقيّة ولأنّي على علاقة غير مشروعة مع رجل آخر**». ويؤكّد الطّليق الأمر نفسه إذ قال لها: «**لولا ذاك الرّجل لتراجعتِ عن الطّلاق، ولعدت إليّ زوجا**». ونجد نفس دوافع العنف الرّقمي ضدّ المرأة من قبل المعتدي على «أميمة» الّذي هدّدها بنشر صورها عندما أعلمته بانتهاء علاقتهما. وكان قبل ذلك يتدخّل في علاقاتها في الفضاء الرّقمي ويحدّد لها الأشخاص الّذين يسمح لها بالتّواصل معهم.

إنّ العنف الرّقمي يأتي في هذا المجال كعقاب للمرأة الّتي حاولت أن تخرج من كونها موضوعا إلى كونها ذاتا. فالمرأة ليس من حقّها أن تختار الانفصال عن الرّجل، وليس من حقّها أن تكون حرّة في تقرير مصير حياتها أو أن تتصرّف في علاقاتها. ويبلغ منع المرأة من التّحوّل إلى ذات أقصاه من خلال السعي إلى إقصائها من الفضاء العامّ.

ب. الإقصاء من الفضاء العامّ الافتراضيّ والواقعيّ

أسلفنا أنّ خروج المرأة من الفضاء الرّقمي كان مطلبا واضحا من مطالب الشّاتمين والواصمين. فالفضاء الرّقمي هو فضاء عامّ يفتح للمرأة آفاق التّواصل مع الجميع. والعنف الرّقمي استنادا إلى التّمثّل الثّقافيّ التّقليديّ يريد أن يحصر المرأة في الفضاء الخاصّ على أساس أن الفضاء العامّ هو حكر على الذّكور فقط. وليس هذا الهدف خاصّا بالعنف الرّقمي فحسب، وإنّما تؤكّد أدبيّات العنف ضدّ المرأة أنّ من أهداف العنف إخراج المرأة من الفضاء العامّ.

ومن المفيد أن نشير في هذا
المستوى إلى معطى هامّ قد يسبق
حادثة العنف الرّقميّ، بل يمكن اعتباره هو أيضا
عنفا رقميّا. ونعني الحالات الّتي تجبر فيها الأسر بعض
الفتيات على أن لا يلجن إلى الفضاء الافتراضيّ إلاّ إذا أعطين
كلمة المرور لآبائهنّ أو لإخوتهنّ الذّكور. وهذا شائع في تونس،
والأكثر منه شيوعا أن يجبر الخطيب أو الزّوج زوجته على أن تعطيه
رقم مرور حساباتها الافتراضيّة. ويدخل ذلك في باب ما أسلفناه من
استراتيجيّة السّيطرة الّتي تجعل العنيف محكما قبضته النّفسيّة على
ضحيّته. وقد نقلت لنا إحدى الفتيات أنّ خطيبها كان يطلب منها أن لا
تغلق هاتفها الجوّال أبدا، ويطالبها بأن تكون دوما متوفّرة للرّدّ عليه.
وصادف أن تأخّرت وما في الإجابة فغضب منها، وطلب منها تحديد
مكانها، فأجابته بأنّها في الحمّام، وكانت فعلا هنالك. فما كان
منه إلاّ أن طلب منها أن تفتح الحنفيّة حتّى يسمع صوت
الماء يسيل فيتأكّد من كلامها. ومثل هذا السّلوك
من أنواع الاعتداء الرّقميّ الشّائع وإن كانت
الدّراسات شحيحة في الإشارة إليه.

وقد عرضنا أيضا لاستكثار المعتدين الرّقميين على المرأة نجاحها في المجالات العامّة المختلفة كالفنّ والسّياسة والرّياضة إلخ. وبيّنّا أنّ من آثار العنف الرّقمي أنّ بعض النّساء أنقصن حضورهنّ على الشّبكة خوفا من الاعتداءات. ويهدف العنف الرّقمي أيضا إلى أن يضيّق على النّساء حرّيتهنّ في التّعبير عموما وفي التّعبير عن مسائل العنف ضدّ المرأة خصوصا. وهذا ما شهدت به «سهام» الّتي نقلت أنّ ابنتها تحدّثت في موضوع التّحرّش بالنّساء على الشّبكات الاجتماعيّة، فتصدّى لها بعض الشّاتمين طالبين منها عدم الحديث في هذا الموضوع، أي إنّهم طلبوا منها أن تصمت.

ونودّ أن نؤكّد أن التّضييق على المرأة من خلال العنف الرّقمي قد أدّى أحيانا لا إلى تضييق حضورها في الفضاء الرّقمي العام فقط، وإنّما إلى تضييق حضورها في الفضاء العامّ الفعليّ. فـ«صابرين» ظلّت مدّة طويلة لا تخرج إلى الشّارع. وإذا خرجت فهي تلتفت حولها يمنة ويسرة خوفا من أن يتعرّف إليها أحدهم. أمّا أميمة فقد هجرت الشّارع مدّة خوفا من أن ينفّذ أصحاب المعتدي عليها تهديدهم بقتلها، وكذلك «رانيا» الّتي ظلّت أشهرا لا تغادر المنزل بسبب تكفيرها وتهديدها بالذّبح.

ومن أهداف هذا التّضييق على المرأة إقصاؤها من الشأن العامّ. والأمر واضح فيما يخصّ العنف الرّقمي الّذي تعرّضت له «رانيا»، فقد ظلّت صورها بالشّورط موجودة على الشّبكة طيلة سنوات. ولم ينزّلها المعتدون في إحدى الحسابات العامّة إلاّ قبل الانتخابات، ذلك أنّ هدف المعتدين الأساسيّ هو أن لا تكون «رانيا» في القائمة الانتخابيّة. ولئن اعتمد المعتدون على «رانيا» صورا قديمة حوّروا سياقها، فإنّ المعتدين على «سهام» قد ركّبوا لها صورا عارية بالفوتوشوب ما أن علموا أنّ «سهام» مرشّحة لتكون على رأس قائمة انتخابيّة سنة 2019. وعلمت «سهام» إثر مدّة أنّ زملاءها في الحزب قد تطرّقوا للموضوع واستنكروا أن تكون امرأة على رأس القائمة، والتجؤوا إلى تشويه سمعتها، ونجحوا في مرماهم المتمثّل في منعها من الإشعاع السّياسيّ. وعبّرت «سهام» عن ذلك بقولها: «**هم يريدون أن يوقفوا نجاح المرأة وتألّقها**».

إنّ العنف الرّقمي سلاح ضدّ المرأة الفاعلة، وقد استعملت «سهام» صورة السّلاح في جملة عميقة التّعبير والتّأثير إذ قالت: «**عندما أراني بعضهم صوري العارية فكأنّهم يرونني مفاعلا نوويّا**».

من خلال ما سبق، تبيّنّا أنّ العنف الرّقمي ضدّ النّساء لا يمكن أن يُتناول خارج سياقه الثّقافي ولا خارج التّربة الاجتماعيّة الّتي فيها يعتمد. وقد بيّنّا أنّ هذه الأرضيّة الثّقافيّة تساهم مساهمة كبيرة في تعميق وهم القوّة لدى المعتدي، ووهم الهشاشة لدى

الضحيّة. وذلك أساسا بـ:

- **تعميق التّمثّل المعياريّ الّذي يجعل الرّجل أفضل من المرأة...**
- **المحافظة على الأدوار التّقليديّة للمرأة، وتضييق إشعاعها في الفضاء العامّ أو اشتغالها بالشّأن العامّ...**
- **تحميل الضّحيّة مسؤوليّة الاعتداء عليها وجعلها تتحوّل من ضحيّة إلى مسؤولة عن العنف في نوع من قلب للأدوار صادم.**

على أنّه علينا في هذا المستوى أن ندقّق ما أسلفناه من حديث عن التّكاتف الذّكوريّ ضدّ المرأة وعن الثّقافة البطريركيّة لنؤكّد أنّ هذه الثّقافة ليست حكرا على الرّجال فقط، وإنّما هي مشتركة بين الرّجال والنّساء كليهما. فبعض النّساء من ضحايا العنف الرّقمي كنّ ضحيّة لامرأة هي المعتدية. لكنّ تلك المرأة متشبّعة بالثّقافة الذّكوريّة السّائدة واعتمدت استراتيجيتها في عملية العنف الرّقمي. وهذا شأن «لبنى وبلقيس» اللّتين عنّفتهما رقميّا امرأة ادّعت أنّها رجل من خلال إنشاء حساب وهميّ، وأقامت معهما على ذلك الأساس علاقة عاطفيّة قبل أن تبتزّهما بالصّور الحميمية الّتي تحصّلت عليها. ولئن كان الأمر في هذا المثال محيلا على امرأة تقوم بالتّعنيف الرّقمي لنساء أخريات، فإنّ الشّهود من النّساء أيضا قد يساندن المعتدي، وهذا شأن بعض صاحبات «صابرين» اللّواتي حمّلنها مسؤوليّة الاعتداء بسبب عرضها صورها بالمايوه في صفحة من المفروض أنّها خاصّة بالنّساء. وهذا شأن «سهام» الّتي انتقدتها نساء كثيرات من الحزب الّذي تنتمي إليه. وعبّرت «سهام» عن ذلك بقولها «**إنّ النّساء هنّ في كثير من الأحيان ضدّ النّساء**».

وقد يجد تعنيف النّساء للنّساء في المجال الرّقمي على ندرته تفسيرا في ما يسمّى بساندروم ستوكهولم الّذي يجعل النّساء يتبنّين الثّقافة الذّكوريّة ويدافعن عنها بشراسة تذكّر بدفاع الضّحيّة عن جلاّدها.

كما علينا أن نؤكّد أنّ قوّة المعتدي هي قوّة وهميّة تستند إلى سياق ثقافيّ مخصوص، ولكنّها تستند خصوصا إلى شخصيّات مهزوزة وضعيفة. وهذا ما أشارت إليه «ميساء» أخت الضّحيتين «لبنى وبلقيس» إذ اعتبرت أنّ المعتدي يتميّز بضعف شخصيّته وقلّة ثقة في نفسه تدعوه إلى الاختفاء وراء الحاسوب بهويّات مزيّفة. وتؤكّد «سهام» أنّ المعتدي لا يستطيع أن يواجه النّساء بالحجّة لذلك يسعى إلى الاعتداء عليهنّ والتّضييق على اشتغالهنّ بالشّأن العامّ. أمّا هشاشة الضّحيّة فهي نتيجة لسمات نفسيّة أشرنا إليها، ولكنّها تتعمّق أيضا من خلال التّأثير المباشر للمخيال الثّقافيّ والاجتماعيّ الّذي يسلّط على المرأة ضغوطا كبيرة.

4. لماذا تصمت الضّحيّة؟

- خوفا من المعتدي وانتقامه، وخوفا من ردود أفعال المحيط.
- ظنّا منها أنّها الوحيدة الّتي تمرّ بهذه التّجربة.
- إحساسا منها بأنّها مذنبة ومسؤولة بشكل أو بآخر(إقامة العلاقة، إعطاء كلمة السّرّ...).
- خجلا ممّا جرى لا سيّما حين يتّصل الأمر بنشر صور حميمة عبر الشّبكة.
- تجنّبا للتّعاليق المسيئة والنّاقدة.
- خشية أن لا يتمّ تصديقهنّ.
- نظرا لازدواجيّة المشاعر تجاه المعتدي.
- تجنّبا للمسار القضائيّ وتعقيداته.
- خشية من إرباك حياة الأسرة والمقرّبين، وخشية من أن يخيب ظنّهم فيها.
- شكّا في قدرة أيّ كان على مساعدتها.
- خوفا من أن يحدّ البوح من حرّيتها الشّخصيّة.
- إحساسا منهنّ بأنّ المعتدي الّذي منحنه الثّقة قد غدر بهنّ.

قسم التّوصيّات

مبادئ عامّة

في نهاية ورقتنا التوجيهيّة هذه، وبالرجوع للمقابلات التي أجريناها وللدراسات والأرقام المتعلقة بظاهرة العنف الرّقمي المسلّط على النساء يمكن القول إنّ مجابهة هذه الظاهرة لا بدّ من أن تأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل:

- يعتبر منسوب العنف الرّقمي المسلّط على النساء مهولا خاصة إذا اعتبرنا أنّ الرّقمنة واقع حديث نسبيّا.
- قلّة من ضحايا العنف الرّقمي يلتجئن للتبليغ عن الاعتداءات التي تسلط عليهن .
- آثار العنف الرّقمي تطال مختلف أوجه حياة النساء على المدى القريب والبعيد.
- لم يبلغ الوعي بظاهرة العنف الرّقمي المسلط على النساء وبآثاره درجة كافية على الصعيد الاجتماعي ولدى جلّ المتدخلين .
- انّ سبل التصدي لهذه الظاهرة وأنساق ذلك التّصدّي لا يتماشيان مع سرعة تنامي العنف كميا وكيفيّا مما يمكن تصعب مقاومته. وهذا ما يجعله يكتسي طابعا وبائيّا (pandémique).

بالرجوع إلى هذه العوامل، يجب أن تقوم استراتيجيات التصدي للعنف الرّقمي على عدّة محاور وهي نشر الوعي بالعنف الرّقمي والوقاية منه وردع المعتدين والتّعهّد بالضحايا.

إلّا أنّ العمل على أوجه التدخل هذه تفترض العمل على إرساء مبادئ عامة يمكن اختزالها فيما يلي:

- الوعي بأنّ العنف الرّقمي هو واحد من أنواع العنف المسلّط على النّساء.
- إقرار التشريعات إقرارا صريحا بأنّ العنف الرّقمي هو واحد من أنواع العنف المسلّط على النّساء. وهنا نذكّر بما أسلفناه من أنّ القانون الأساسي عدد58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في تونس لا يفرد العنف الرّقمي بالذّكر صراحة.
- ضرورة مواكبة القوانين للواقع الرّقمي وتطوّره السّريـع.
- عدم الاستهانة بالعنف الرّقمي، ونشر الوعي بأنّ العنف الرّقمي ضدّ المرأة هو في مثل خطورة سائر أنواع العنف الأخرى المسلّطة عليها بل هو أخطر أحيانا من حيث سرعة انتشاره ومداه، وما ينتج عنه من آثار صادمة.
- ضرورة جمع كلّ المعطيات الخاصّة بالعنف الرّقمي ضدّ النّساء نظرا إلى شحّها وندرتها.
- استراتيجيا التّصدّي للعنف الرّقمي والوقاية منه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الضّحايا.
- استراتيجيا التّصدّي للعنف الرّقمي والوقاية منه يجب أن تضمن للمرأة مكانها في الفضاء العامّ وفي الفضاء الرّقمي الآمن.

1. نشر الوعي بالعنف الرّقمي والوقاية منه

- نشر مبادئ الحماية الرّقمية، ويكون ذلك بإدخالها ضمن المناهج الدّراسيّة، وبالتّعريف بالجمعيّات المختصّة في هذا المجال. (أغلب الضّحايا لسن على علم بأدنى ضرب من ضروب الحماية الرّقمية).
- القيام المتواتر بحملات تحسيسيّة للتّعريف بالعنف الرّقمي وبيان خطورته.
- القيام المتواتر بحملات تحسيسيّة لتأكيد وجود عقوبات رادعة للعنف الرّقمي.
- اعتماد الإعلام التّقليديّ والإعلام الرّقمي (يوتوب، تويتر، فايسبوك...) للتّعريف بالعنف الرّقمي وبيان خطورة آثاره على الضّحايا. (الضّحيّة «سنية» تقول: «**لو كان جاء الإعلام يحكي على العنف الرّقمي والجمعيات راني سمعت، نحب العباد تسمع باللي ثمة عنف رقمي وقانون يعاون باش العباد توعى**»).
- إدماج الضّحايا ضمن حملات الوقاية من العنف الرّقمي (وهذا ما قامت به الضّحيّة «لبنى» بعد تعرّضها للاعتداء، إذ واظبت في صفحتها الفايسبوكيّة على نشر كابسولات توعويّة للنّساء في مجال العنف الرّقمي، وذلك انطلاقا من تجربتها المخصوصة).

إنّ القيام
بحملات مناهضة
للعنف الرّقميّ من شأنه
التّأسيس الابستمولوجي لهذه
الظّاهرة. ففي تونس مثلا ورغم ما
أسلفناه من تقدّم التّشريعات المناهضة
للعنف تجاه المرأة، فإنّ القائمين على
قانون العنف الشّامل لم يجدوا ضرورة
لتخصيص العنف الرّقميّ بوسمه وسما
لفظيّا صريحا. وهذه الحملات إضافة إلى
توصيف الظّاهرة وتحقيق الاعتراف بها
كظاهرة، هي نواة الاشتغال على
الأطر الاجتماعيّة والقانونيّة
للعنف الرّقميّ.

2. الوقاية من العنف المسلط على النساء في الفضاء الرّقمي

يعتبر البعد الأوّل من الوقاية مسؤوليّة باعثي الوسائط الرّقمية ومراقبي الولوج إليها. إذ لا بدّ من تطوير إجراءات الأمان الرّقمي لمواكبة تطوره السريـع ولضمان الحدّ الأقصى من الأمان للنساء في هذا الفضاء.

أمّا البعد الثاني فيقوم على العمل على تطوير السلوك الاجتماعي المرتبط باستعمال الوسائط الرّقمية وذلك عبر إدماج مبادئ عدم التمييز وأخلاقيات التّعامل في الفضاء الرّقمي في كافة مراحل التعليم والتكوين بالإضافة إلى ضرورة انخراط الإعلام التّقليديّ في التعريف بهذه الظاهرة والتوعية بمخاطرها كما أسلفنا القول.

3. مراجعة المنظومة الرّدعيّة

- بالمتابعة الدورية للقوانين والتشريعات وتعديلها بما يواكب التطور السريع للعالم الرّقمي وللأنواع الجديدة والمستحدثة من العنف.
- بإنفاذ القوانين وتطبيقها للقطع مع واقع عدم المساءلة وعدم المحاسبة الذي يعمق من هشاشة الضحايا ويؤسّس لثقافة العنف الرّقمي.

4. التّعهّد بالضحايا

يعتبر التّعهّد بالنساء ضحايا العنف عامّة والعنف الرّقمي بصفة خاصّة من أهمّ أوجه القضاء على هذه الظواهر إذ انه يتوّج مسار التصدّي لها ويمكّن الضحايا من بلوغ مرتبة الناجيات من العنف والخروج من دائرته.

إن التّعهّد مسار متكامل يعتمد على شبكة تدخّل صحيّ، نفسيّ، أمنيّ وقضائيّ ويقوم على مبادئ عامة في التعامل مع الضحايا تضمن لهنّ أوفر الحظوظ:

- إرساء علاقة ثقة مع النساء ضحايا العنف
- احترام كرامتهن
- إيلاءهن مكانتهن كضحايا وعدم تذنيبهن
- احترام خصوصيتهن
- احترام قراراتهن في تحديد مسار مجابهة العنف المسلط عليهن

التّعهّد الصحي

بالرجوع إلى الآثار الصحية للعنف الرّقمي التي بيّناها سابقا، يقتضي التّعهّد بالضحايا تمكينهن من متابعة ورعاية صحّية على غرار ضحايا أنواع العنف الأخرى وتمكينهن من شهادات طبّية تحدد الأعراض الناجمة عن الاعتداءات مما يمكن النساء من إثبات العنف ومساءلة المعتدين.

لضمان نجاح التّعهّد الصحي لا بدّ من القيام بالتمكين المعرفي والسلوكي لجميع المتدخلين والمتدخلات، ولا بدّ من إدراج مبحث العنف الرّقمي في مسار التكوين الأساسي والمستمر للعاملين في القطاع الصحّي بهدف التوعية بالظاهرة وبآثارها والتدريب على طرق استقبال الضحايا والتّعهّد بهنّ.

التّعهّد النفسي

بالرّجوع إلى الآثار النفسية للعنف الرّقمي التي بيّنّاها سابقا لا بدّ من إيلاء التّعهّد النفسي مكانة خاصة وذلك بإيجاد الأطر والمراكز الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بمرافقة الضحايا والإنصات إليهن وتوجيههنّ. كما أن انتداب وتكوين المرافقين والمرافقات للضحايا يعتبر أولويّة قصوى إذ أنّ خصوصية العنف الرّقمي ومواصفات القائمين به وضحاياه تستوجب اطّلاعا معمّقا يسمح بالتعرّف على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف مع العنف التقليديّ الذي ألف المتدخلون التعاطي معه.

كما يجب أن يمكّن التّعهّد النفسي من فهم الآليات الخصوصيّة للعنف الرّقمي فيما يخصّ استراتيجيّات المعتدي وردود أفعال المجتمع عامّة وأقرباء الضحايا خاصّة بالإضافة لمرافقة الضحايا في مسار عدم التذنيب الذاتي وتحديد مسؤوليات الاعتداء مما يؤسّس للتمكين النفسي للنساء وضمان عدم عزوفهنّ عن التواجد في الفضاء الرّقمي.

التّعهّد الأمني

تتأتى أهمية التّعهّد الأمني من أن الأمنيين يكونون عادة في طليعة المتدخلين عند وقوع العنف المسلط على النساء. كما أن طريقة التّعهّد الأمني يمكن أن تكون المحدّد لبقية مسار مرافقة الضحايا.

تعتمد عمليّة التّعهّد بالنساء ضحايا العنف على قواعد سلوكيّة تمّ تحديدها ضمن البروتوكول القطاعي للتعهد بالنساء ضحايا العنف الخاصّ بوزارة الدّاخليّة والتي تقوم على:

- حسن استقبال النساء ضحايا العنف عبر طمأنتهن والإحاطة بهنّ
- الإنصات إليهنّ وتجنّب تأنيبهن أو تحميلهنّ مسؤوليّة ما تسلّط عليهنّ من عنف
- التّعهّد الحينيّ بشكاياتهنّ وعدم التأثير عليهنّ لعدم تقديم شكاياتهنّ
- تبادل المعلومات معهنّ وشرح مراحل التّعهّد والإعلام بمآل الشكايات.

لئن كان التّعهّد الأمني أساسيّا في كافة أنواع العنف فإنّه أساسيّ في مجال العنف الرّقمي نظرا لحداثة التعاطي مع هذا النوع من الاعتداءات. وقد لمسنا في جلّ المقابلات عزوفا من الضّحايا عن التوجّه لقوّات الأمن، إمّا بسبب تجارب سلبيّة سابقة للضحايا أو بسبب ما يروى عن أساليب التعامل الأمني مع ضحايا العنف الرّقمي والذي يتراوح حسب ما قلن بين الاستهانة بالعنف الرّقمي وتحميل الضحايا مسؤوليّة ما تعرّضن له وبطء الإجراءات.

إن جودة التّعهّد الأمني تبقى رهينة التمكين المعرفي والسلوكيّ والحقوقي للأعوان وإيمانهم بدورهم الإنسانيّ في التعامل مع ضحايا العنف.

التّعهّد القضائي

لئن كان الهدف الرئيسي للتعهد القضائي بمسائل العنف المسلّط على النساء بصفة عامّة هو توفير العدالة والدعم والحماية وإنصاف الضحايا ومساءلة المعتدين، فان التّعهّد بقضايا العنف الرّقمي يكتسي بالإضافة لكل هذا بعدا توعويّا وتعليميّا لأنه سيقطع مع الاستهانة بهذه الاعتداءات ويفضي على احترام الخصوصيّة والأمان الرّقمي للنساء طابعا إلزاميّا.

إن استقبال الضحايا والإصغاء لهنّ مرحلة شديدة الأهميّة في مسار التّعهّد القضائيّ إذ تمكّن من خلق مجال من الثقة مما يشجّعهنّ على وصف الاعتداءات التي تعرّضن لهنّ في مناخ خال من الاستهانة بآلامهن أو بتحميلهنّ مسؤوليّة ما وقع.

ولئن تمّ سنّ قوانين تجرم العنف الرّقمي فانّ الإشكال يبقى قائما على مستوى التنفيذ والمتابعة والتعديل الدّوري ومواكبة التطوّر السريـع للتكنولوجيا وللجريمة الرّقمية.

وقد عبرت عديد النساء أثناء المقابلات عن عدم ثقتهنّ في تنفيذ القوانين وفي مساءلة المعتدين ومحاسبتهم. ولعلّ المؤاخذة الأكثر تواترا هي طول وبطء الإجراءات القضائيّة التي تمثل أحد الأسباب الرئيسية لعدم التجاء الضحايا للتبليغ والتقاضي.

ويبقى أهمّ ضمان لنجاعة التّعهّد بالنساء ضحايا العنف الرّقمي هو جودة العمل الشبكي بين مختلف الأطراف المتدخّلة والتنسيق بينها.